



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عشر  
عليه  
ص

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

فقد الحدب بين الأوجه والقلب

الملايكة

في آحاديت المسلمين

حقيقته ثابته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المهدى (عج) فى احاديث المسلمين حقيقه ثابتة

كاتب:

محمد رضا حسينى جلالى

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٦	المهدى (عج) فى احاديث المسلمين حقيقه ثابتة
٦	اشارة
٦	اشارة
١٤	المقدمة
٢٢	الفصل الأول: التارجح بين الاجتهاد والتقليد فى نقد الحديث
٢٨	الفصل الثانى: هل احاديث المهدى مختصة بالشيعه؟
٣٣	الفصل الثالث: احاديث المهدى بين الصحة والضعف
٦٢	الفصل الرابع: احاديث المهدى بين الاصل والتفاصيل
٦٩	الفصل الخامس: مسأله المهدى بين السلبيات والإيجابيات
٩٣	الفصل السادس: العقل ونقد الحديث
١٠٣	الفصل السابع: هل مسأله المهدى، من العقائد؟
١٠٦	الفصل الثامن: مسائل هامة
١٥٨	كلمة الختام
١٦١	تعريف مركز

## المهدى (عج) فى احاديث المسلمين حقيقه ثابتة

### اشاره

نام كتاب: المهدى (عج) فى احاديث المسلمين حقيقه ثابتة

نويسنده: السيد محمد رضا الحسينى الجلالى

موضوع: اعتقادات و پاسخ به شبهات

زبان: عربى

تعداد جلد: ١

ناشر: نشر مشعر

مكان چاپ: تهران

نوبت چاپ: ١

ص: ١

### اشاره

















ص: ٩

**المقدمة**

إن ما يصدره المشتغلون بعلوم الحديث الشريف، في عصرنا الحاضر، من دراسات وبحوث وتحقيقات، وما يقومون به من أعمال وجهود وخدمات، في سبيله، لأمر معجبٌ ويدعو إلى الفخر والزهو، حيث إن هذا الكنز الغني من «تراثنا» يُنشر، وتُعرف من خلاله مصادر فكرنا الخالد، وروافده الموثوقة، المتصلةً بمعين الوحي الإلهي.

لكن قد يُكدرُ صِفَوهُ هذا الزهو والإعجاب ما ينشره بعض المتطفلين على علوم الحديث، من أعمال لا تتسم بالمسؤولية العلمية، ولا تعتمد موازين الفن، فتصبح

ص: ١٠

أعمالهم كعمل «التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً» (١)

أو «كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمان ماءً» (٢)

، من قبيل لجوء بعضهم إلى ما يسميه «نقد متن الحديث» على حساب «سند الحديث».

إن «نقد الحديث» عموماً: يُعتبر من أهم ما اضطلع به علماء الإسلام، لتصفيته هذا المصدر الثر من كل الشوائب والأكدار.

وهو - بشروطه ومقدراته - من بدائع فكر المسلمين، ومميزات تراثهم وحضارتهم، ومما يفتخرون به من مناهج البحث والتنقيب العلمى، على جميع الأمم والحضارات القديمة والحديثة، سواء الإلهية المرتبطة بالأديان السماوية، أم البشرية الوضعية المستندة إلى قوانين الأرض.

فقرروا قواعد، وأسساً، وموازين، مضبوطة محكمة صحيحة، لنقد الحديث - سنداً ومتناً - لمعرفةً صحيحة من زيفه، وحقه من باطله، حتى أصبح «نص» الحديث، من

١- النحل: ١٦: ٩٢

٢- النور: ٢٤: ٣٩

ص: ١١

أوثق ما يُعتمد عليه من النصوص القديمة وحتى الحديثه، اعتماداً على سُبُل الإثبات المعقولة والمتعارفة.

وقد بذل الأسلاف الكرام جهوداً مضمّنية في سبيل تنقية الحديث، وتنقيحه، حتى أنّ الواحد منهم كان ينتخب ما يُثبت في كتابه، بعد التثبت، من بين عشرات الآلاف من الأحاديث المتوفرة، وبعد سنوات عديدة من الفحص والتأكد، والترحال، فيجمع كلّ منهم في كتابه «الجامع» ما يراه حجّةً بينه وبين الله.

فخلفوا كنوزاً وذخائر عظيمةً من التراث الحديث المنقح، والمنقود، والمنظّم، والمدوّن، وألّفوا الأصول، والمصنّفات، والمسانيد، والجوامع.

وجاء الجيل الثاني، وبذل جهوداً مضمّنية كذلك معتمداً «الطرق» المأمونة والموثوقة، متكبداً الصعوبات وراكباً الرحلات، فاستدرك على الأوائل ما فاتهم، سواء في الجمع، أم في النظم، فألّفوا المعاجم، والمستدركات، والجوامع المتأخرة. ووقف الناس في عصر متأخر على كلّ تلك الثروة



ص: ١٢

الغالية، للاستفادة والتزوّد في مجالات العلم والعمل.

وانقسم المتأخرون في التعامل مع الحديث المجموع:

فمنهم من استند إلى ما قام به الأقدمون من النقد والاختيار، واقتنعوا بما توثق منه أولئك من كتب الحديث ومصادره، ولم يحاولوا إجراء قواعد النقد عليها من جديد، فأصبحوا ملتزمين بالتقليد لأولئك القدماء في هذا الأمر، كما التزموا بتقليد الفقهاء الأربعة، في آرائهم الفقهية، والأحكام الشرعية، وحصروا طرق معارفهم الدينية بما توصل إليه الأقدمون، من دون تجاوز، أو نقداً ومنهم من عارض منهج التقليد في المصادر، وهم طائفة ممن يلتزم بإطلاق سراح الفكر والنظر ليجول ويبدع، ويقول بفتح باب الجدل والاجتهاد في علوم الإسلام كافة.

وهؤلاء لا يلتزمون بالتقليد، حتى في الفقه ومعرفة الأحكام، ومصادر المعرفة كافة، ومنها الحديث.

فليست لهم مذاهب فقهية معينة ومحددة يلتزمون بها، بل يعملون بما يوصل إليه الاجتهاد.

وكذلك لا يلتزمون بما يُسمى من الكتب «صحيحاً» بل

ص: ١٣

يتقدون أسانيد كلّ حديث يصل إلى مسامعهم، معتمدين طرق النقد المعروفة عند علماء الحديث. ولكلّ من الفريقين - أهل التقليد، وأهل الاجتهاد - أدلته وحججه، ومن اعتمد على دليل معتبر، فهو معذور ومأجور على قدر جهده. لكنّ الغريب والمؤسف: أنا نجد في عصرنا هذا شذمة مّمن تصدّى للحديث الشريف بالنقد، ولم يسلك مسلكاً واضحاً محدّداً في تعامله مع هذا المصدر، الثّر، الغنيّ، من مصادر الفكر الإسلامي، بل هو يتأرجح «بين التقليد والاجتهاد» في نقد الحديث: فتارةً يحاول أن يعرض أسانيد ما وصله من الأحاديث على طاولة النقد، فيشرح عللها، ويراجع كلمات علماء الرجال في شأن روايتها، ويحاول المقارنة بين مدلولاتها، ويوافق على ما يعقله، ويسمّيها صحيحاً، ويحكم بالضعف بل الوضع على ما لا يدركه بعقله، ويميّز بين الحديث الصحيح وبين غيره حسب رأيه. وبهذا يريد أن يساير أهل الاجتهاد!

ص: ١٤

وتارةً أُخرى: يلجأ إلى كتب القدماء ممّا أسموها «الصحاح» ليستشهد بعملهم، وإيرادهم للحديث عليصحةً حديث ما، وبعدم وجود الحديث فيها على تضعيفه، بل الحكم بوضعه. وبهذا يكون من أهل التقليد!

ومن هؤلاء كتاب جدد، دخلوا غمار هذا العلم الشريف، بلا عدّة، ولا تجربة. فحاولوا من خلال هذا إثبات ضرورة النقد العقلي للحديث، إضافةً إلى النقد السّندى، ضمن مسائل فيها من الدعاوى العريضة ما لا يخلو من مناقشات ومناقضات واضحة. ومنهم من مثّل لنتيجة رأيه بأحاديث «المهدى المنتظر» الذى قال عنه: إنّه «كُتبت من أجله آلاف الصحائف، ورُويت مئات الأسانيد، وأثر فى تاريخ أمتنا أبلغ الأثر» على حدّ تعبيره هو «(١)».

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٨١ مقال بقلم الأستاذ السائح على حسين، نشر بمجلة «كلية الدعوة الإسلامية» ليبيا، العدد العاشر، لسنة ١٩٩٣ م

ص: ١٥

وحاولوا الإيحاء لنفى الصِّحَّة عن تلك الأحاديث بتكرار ما قاله أحمد أمين المصرى من أنَّهام الشيعة بخلق فكرة المهديّ. ثمّ تقليد ابن خلدون فى إنكار أحاديثه وصحّتها، وتزييف دعوى تواترها. وأهمّ ما اعتمده فى بحثهم محاولة النقد العقلى لما نُقل من أحاديث فى أمور ترتبط بالمهديّ من النسب والسيره فى الحكم. باعتبار عدم موافقتها لعقولهم!، ووضوح فساد ما نقل عندهم!

وبالتالى التركيز على السلبيّات تصوّروها فيما يرتبط بقضيّة المهديّ من أحاديث وتاريخ ودعاوى بالمهدوية. كلّ ذلك بدعوى كونهم من أنصار البحث العلمى الرصين! وجعلوا كلّ ذلك دليلاً على إنكار «المهدي المنتظر» ونسبه أحاديثه إلى الوضع، وتسخيف عقول من يخالف آراءهم باعتبارها «العقول المتحجّرة»!

وقد حاولتُ الردّ على أمثال هذه المزاعم والاتّهامات

ص: ١٦

والمخالفات للمناهج المتبعة في البحث العلمى تحت عناوين الفصول التالية:

ص: ١٧

**الفصل الأول: التّأرجح بين الاجتهاد والتقليد في نقد الحديث**

مع أنّ بعض الكتاب يحاول أن يظّهر كمجتهد في نقد الحديث، ويسعى للتخلّص من هيمنته ما يُسمّى بـ «المصادر المشهورة» ويحاول أن يجعل من البخارى ومسلم وابن حنبل - من أئمة المحدثين - «بشراً غير معصومين من الخطأ» [كما يقول] [\(١\)](#). فمع ذلك كلّه يلاحظ «أمراً مهمّاً»: هو «أنّ البخارى ومسلماً رحمهما الله لم يُثبتا حديثاً

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٧٩

ص: ١٨

واحداً من الأحاديث التى تبشّر بظهور المهديّ» (١).

فمنّ ينعى على الآخريين «الإصرار على أى عملٍ بشرىّ- مهما كان مؤلفه- بأنّه خالٍ عن أى خطأ أو سهو» فهو ينفى عصمة البخارى ومسلم عن الخطأ.

فكيف يحقّ له أن يستند إلى مجرد عدم إثباتهما لحديث معيّن فى كتابيهما، ليجعل ذلك دليلاً على بطلان ذلك الحديث حتى إذا رواه غيرهما؟ وصحّحه!

مع أن البخارى ومسلماً- خاصّة- لم يلتزما باستيعاب كلّ الأحاديث الصحيحة فى كتابيهما. بل، إنّما انتخبا ما رأياه لازماً وضرورياً، واستوعبه جهدهما وتعلّق به غرضهما من الأحاديث. وقد صرّحاً بأنّ ما تركاه من الأحاديث الصحيحة أكثر ممّا أورداه! (٢).

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٨٥

٢- انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ١٩ فإنّه قال: لم يستوعبا [أى: البخارى ومسلم] الصحيح فى صحيحيهما، ولا التزما ذلك. طبعة دار الفكر، تحقيق نور الدين عتر، ط. الثالثة ١٤٠٤ هـ.

وانظر المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابورى ٢/١ فقد قال: لم يحكما [أى: البخارى ومسلم] ولا واحد منهما: أنّه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجاه.

طبعة دار الفكر، بيروت ١٣٩٨ هـ

ص: ١٩

فكيف يكون عدم وجود حديث فى كتابيهما دليلًا على عدم مصحّته؟!

مع أنّ الحديث الصحيح كما أنّه موجود فى البخارىّ ومسلم، فهو كذلك موجود خارجهما، وفى الكتب المؤلّفة بعدهما، وخاصّة فيما استُدرك عليهما، ممّا فاتهما وهو على شرطهما، ولم يوردها.

ذكر هذا الشيخ عبد المحسن العباد، وذكر من الكتب الجامعة للصحيح: الموطأ، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، وجامع الترمذى، وسنن أبى داود، والنسائى، وابن ماجه، ومستدرك الحاكم، والدارقطنى، والبيهقى، وغيرهم [\(١\)](#).

١- الشيخ عبد المحسن العباد، المدرّس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كتب فى مجلّة الجامعة، مقالين حول أحاديث المهديّ، وسيأتى ذكر كلامه فيهما.

انظر: الرقم ٥، فى العدد ٤٥ من المجلّة، والرقم ٣٨ فى العدد ٤٦



ص: ٢٠

إنّ عمليّة «نقد الحديث» ليست سهلةً ومتاحةً لكلّ من يراجع كتب الرجال ويقلّبها فقط، وإنّما هي بحاجة إلى ملكة الاجتهاد فى الفنّ، وانتخاب منهجٍ رجالى ثابت، واستيعاب قواعد النقد المتينّة.

وإذا كان الناقد من أهل الاجتهاد فى علم الرجال، وصحّ له أن يُبدى رأيه فى «نقد الحديث» فلا يجوز له أن يعود إلى حضيض التقليد فى التزام حديث أو ردّه.

على أن دعواه أنّ البخارىّ ومسلماً «لم يُثبتا حديثاً يُشّر بالمهدى». دعوى باطلة.

فإنّ البخارىّ ومسلماً أوردوا أحاديث ترتبط بخروج المهديّ:

قال الشيخ عبد المحسن العباد فى الفصل الخامس من

ص: ٢١

مقاله: ذكر بعض ما ورد في الصحيحين [البخارى ومسلم] من الأحاديث التي لها تعلق بشأن المهدي:

فروى البخارى، فى باب نزول عيسى، عن أبى هريرة:

كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم [\(١\)](#).

وعن مسلم، فى كتاب الإيمان، عن أبى هريرة، مثله [\(٢\)](#).

وعن مسلم، عن جابر، لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين [\(٣\)](#).

وقال العباد: وقد جاءت الأحاديث فى السنن والمسانيد وغيرها مفسرةً لهذه الأحاديث، ودالةً على أن ذلك الرجل الصالح يقال له:

«المهدي».

والسنة يفسر بعضها بعضاً.

وروى مسلم عن جابر وأبى سعيد: يكون فى آخر الزمان خليفة يحثو المال حثياً لا يعدّه عدداً [\(٤\)](#).

١- صحيح البخارى ٣٥٨ / ٦

٢- صحيح مسلم- بشرح النووي- ١٩٣ / ٢، ورواه أحمد فى المسند ١ / ٣٣٦

٣- صحيح مسلم ١٩٣ / ٢، وأورده أحمد فى المسند ٣ / ٣٨٤

٤- صحيح مسلم برقمى ٢٩١٣ و ٢٩١٤ فى كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة ...

وانظر مسند أحمد ٣ / ٣٨ و ٣١٣ و ٣١٧.

ونقل الحديث عن مسلم فى التاج الجامع للأصول ٥ / ٣٤٢.

وانظر مقال «نظرة فى أحاديث المهدي» فى مجلة التمدن الإسلامى، الصادرة فى دمشق

ص: ٢٢

وبهذا يُعلم مدى بُعد مثل ذلك القائل عن المصادر الأصيلة التى اهتمّ بأمرها، والتى اعتمد عمل مؤلّفيها حجّية، إلى حدّ الاستدلال بمجرد عدم ذكرهم لروايةٍ دليلاً على ضعفها، بل وضعها!!

فقد وقع فى أشدّ ممّا نعاه على الآخرين من دعوى خلوّ الكتابين من الخطأ، حيث إنّه اعتمد على حجّية ما لم يفعلاه! ونفيصحّه حديث بمجرد دعوى أنّهما لم يورداه!

وتبيّن عدم اطلاعه على نفس هذين المصدرين الأساسيين، وهو يُظهر أنّه مطّلع عليهما، بدعواه عدم إثباتهما شيئاً ممّا يرتبط بالمهدى، مع أنّهما أثبتاه وأورداه!

إنّ كلّ هذا، قد حصل على أثر التّأرّج بين الاجتهاد والتقليد فى أمر «نقد الحديث».

## الفصل الثاني: هل أحاديث المهديّ مختصّة بالشيعة؟

إنّ أحاديث المهديّ لم تختصّ بروايتها طائفة من المسلمين، بل هي من أكثر الأحاديث اشتراكاً بين المسلمين، كافةً. ومن المؤكّد أنّ الأحاديث في المهديّ المنتظر المرويّة بطرق أهل السنّة، والمبشّرة بالمهديّ لا تقلّ عن التي رواها الشيعة. ولكن بعضهم يُحاول - بشتّى الطرق والأساليب - أن ينسبها إلى الشيعة، ويحسبهم - فقط - المسؤولين عنها، فهو يقول:

ص: ٢٤

«وقد تقبل الفكر الشيعي سبباً من الأساطير والأحاديث «الموضوعة» عن طريق الموالى، وتسرب «بعض» منه إلى بعض محدثي أهل السنّة الذين تساهلوا في الرواية عن أصحاب الفرق المخالفة» (١).

إنّ في هذا الكلام:

١- الحكم على الفكر الشيعي - فقط - بتقبّل هذه الأحاديث.

٢- الحكم على من نقلها من محدثي أهل السنّة بالتساهل، وتسرب بعض الأحاديث إليهم.

٣- الحكم على الأحاديث كلّها بالوضع.

إنّها أحكام قاسية، لا يحقّ لأحد - له أدنى معرفة بعلوم الحديث - أن يطلقها بكلّ رخاء!

وسنجيب عن كلّ واحد من هذه الأحكام بتفصيل، إلّا أنّنا نحاول أن نظهر هنا ما في هذا الكلام القصير من التهافت

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٨٥

ص: ٢٥

الواضح:

فإذا كان الشيعة هم المتقبّلين لأحاديث المهديّ، وإثما «البعض» منها «تسرّب» إلى «البعض» من محدّثي أهل السنّة! فلماذا يقول- بعد ثمانية أسطر فقط:-

تُمكن الإشارة إلى «ضخامة» هذا «الركام» الذي رواه أهل السنّة «وحدهم» (١).

فكيف انقلب «البعض المتسرّب» إلى «ركامٍ ضخّمٍ» بعد ثمانية أسطر فقط من الكلام الأوّل؟! وإذا كانت الأحاديث موضوعاً!

فلماذا يقول- بعد صفحة واحدة فقط:-

أشير إلى أنّ «الكثير» من هذه الأحاديث مخرّج في «الصحيح»- باستثناء البخاري ومسلم!- كما خرّج بعضها الحاكم في المستدرک،

ص: ٢٦

وابن حنبل في مسنده، بالإضافة إلى سنن الداني، ونعيم بن حماد، وغيرها كثير [\(١\)](#).

ولا حاجة إلى التعليق على هذا، بعد وضوح التهافت:

بين كون الأحاديث «موضوعة»، وتسرب «البعض» منها إلى «المتساهلين» من أهل السنة. وبين كون «الكثير» من هذه الأحاديث، مخترجاً في «الصحاح».

لما بين «الموضوعة» وبين «الصحاح»، وبين «البعض» المتسرب، وبين «الكثير» المخترج، من التهافت والتنافي.

إنّ مثل هذه التصرفات، لا يصدر عن عارف بمصطلح الحديث، كما إنّ مثل تلك الأحكام القاسية لا يصدر ممّن يعرف ما يخرج من رأسه! ويجرى به قلمه.

على أنّ الحكم «بالتساهل» على أصحاب «الصحاح» ليس إلّاجهلاً بتاريخ الحديث وتاريخ المحدثين، وعدم وقوف على ما عاناه أهل الحديث في سبيل جمعه وضبطه وتدوينه وتحريه.

ص: ٢٧

إنّ من ينزل إلى هذه التخوم الدانية في المعرفة بالمصطلحات الحديثية وبتاريخ الحديث وأهله وقواعده، لا يحقّ له أن يقتحم بحر «التقد» الواسع.

وسنبيّن في الفصول التالية وجوه البطلان في أحكامه القاسية تلك.



### الفصل الثالث: أحاديث المهديّ بين الصّحة والضعف

إنّ بعضهم يصف أحاديث المهديّ بأنّها «موضوعة» ويكرّر نسبة «الوضع» لها إلى الشيعة! ولكن من المسلّم به عند دارسى علوم الحديث - كافة - أنّ مثل أحاديث المهديّ، المثبتة في الكتب المعتمدة ومنها الصحاح والمسانيد والسنن، ممّا له طرق عديدة وأسانيد متعدّدة، إن لم تكن صحيحة، فهي لا توصف كلّها بالوضع، وإنّما أسوأ ما يجرؤ أحدّ هو أن يعبّر عنها بالضعف.

والواقع الملموس: أنّ أسانيد أحاديث المهديّ فيها الصحيح المتفق عليه، وفيها الحسن، وفيها الضعيف، وقد يكون فيها الموضوع!

ص: ٢٩

ولم يعبر أحدٌ عنها كلها بالوضع، ولم يصفها بأنها كلها موضوعه إلّا ثلثة من المتأخرين، ممّن لا خبرة لهم بالحديث ومصطلحاته، وتبعهم الكاتب في التعبير «(١)».

فالحاكم بوضع أحاديث المهدي قد جانب الإنصاف في أمرين:

الأول: أنه وصف الأحاديث بأنها موضوعه، من دون أن يعرف معنى «الوضع» ولا أن يفرّق بينه وبين «الضعف».

وهذا ممّن يدعى الاجتهاد في نقد الحديث أمر بعيد! إلّا أن نحمله على اعتماد التقليد في هذه التسمية لمن لا خبرة له في المصطلح كأحمد أمين، وابن محمود القطري، وأضرابهما.

الثاني: أنه نقل - عن بعض من سبقه - الحكم بضعف أحاديث المهدي، كابن خلدون، وابن حجر، وغيرهما.

ولم يُشر - لا من قريب ولا بعيد - إلى أن هناك جمعاً غفيراً من المحدّثين قد صحّحوا أحاديث المهدي.

---

١- وقد عدّدهم الشيخ العباد، وقد مزاعمهم في الرقم ٤٠ من ردّه على ابن محمود القطري: أولهم رشيد رضا، وأحمد أمين، وتبعهم

ابن محمود، والكاتب

ص: ٣٠

أهذا التصرف يصدر ممن يحاول «نقد الحديث» بالطرق العلمية الرصينة؟!

ومهما يكن، فلماذا يُحاول عبثاً أن يهوّن أمر تصحيح أسانيدِهِ، بينما هو يصرّ على تضعيفها، وينقل تضعيف ابن خلدون لها، وبعد أن ينقل مقطعاً من كلامه حول أحاديث المهديّ، يقول: «وقد تتبّع ابن خلدون هذه الأحاديث بالنقد وضعّفها حديثاً حديثاً» (١). ثمّ ينسب إلى ابن حجر أنّه أحصى الأحاديث المرويّة في المهديّ فوجدها نحو «الخمسين» وقال: إنّها لم تثبتصحتّها عنده (٢). أما كان من حقّ البحث العلميّ الرصين! أن ينقل عن بعض الأعلام الذين نصّحوا بعض أحاديث المهديّ ممن سبق ابن خلدون، أو عاصره، أو لحقه؟!

والأفضل أن نذكر هنا أسماء المحدثين والعلماء الذين أثبتوا أحاديث المهديّ في كتبهم، وننقل ما ذكروه حولها

١- تراثنا وموازين النقد ص ١٨٧

٢- نقل عن: المهديّ والمهدويّة لأحمد أمين، ص ١٠٨، دار المعارف- مصر، سلسلة إقرأ

ص: ٣١

من النقد «(١)» تكميلاً لأطراف البحث «(٢)».

١- أخرجها عبد الرزاق (ت ٢١١) في المصنّف، الجزء ١١، الأحاديث ٢٠٧٦٩- / ٢٠٧٧٩.

طبعة حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي الهند.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٣١٥ في بعض أحاديثه: إنّ رجاله رجال الصحيح.

٢- أخرجها ابن ماجه (ت ٢٧٣) في السنن ٢ / ٢٢ - / ٢٤، الأحاديث ٤٠٨٢ - / ٤٠٨٨.

طبعة محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب، عيسى البابي، مصر.

والحديث ٤٠٨٤ إسناد صحيح، رجاله ثقات، وقال

١- اعتمدنا في هذا المجال على كتاب «الإمام المهديّ عند أهل السّنة» تأليف الشيخ مهديّ الفقيه، المطبوع في دار التعارف- بيروت،

طبعة ثانية سنة ١٤٠٢ هـ

٢- وأمّا القادحون في الأحاديث فأولهم ابن خلدون، وقد نقلنا بعض كلامه، وسيجيء ذكر من قلده في ذلك من المتأخّرين من أمثال

محمّد رشيد رضا المصري الشامي، وأحمد أمين المصري، وابن محمود القطري، وآخرين

ص: ٣٢

الحاكم فيه: صحيح على شرط الشيخين - البخارى ومسلم -.

٣- وأخرجها أبو داود (ت ٢٧٥) فى السنن ١٠٦/٤ - ١٠٩/١، كتاب المهدي، الأرقام ٤٢٧٩ - / ٤٢٩٠.

طبعة محمد محيى الدين عبد الحميد - دار إحياء السنة النبوية - مصر.

٤- وأخرجها الترمذى (ت ٢٩٧) فى الجامع الصحيح المسمى بالسنن، ج ٤، الأحاديث ٢٢٣٠ - / ٢٢٣٢.

طبعة إبراهيم عطوة عوض - شركة مصطفى البابى، مصر.

قال فى اثنين من أحاديثه: حسن صحيح.

٥- وأخرجها الطبرانى (ت ٣٦٠) فى المعجم الكبير، الجزء ١٠، الأحاديث ١٢١٣ - / ١٢٣١ فى مسند عبد الله ابن مسعود.

طبعة حمدى السلفى - مطبعة الوطن العربى - بغداد.

٦- وأخرجها الحاكم (ت ٤٠٥) فى المستدرک على الصحيحين ٤ / ٤٦٤ و ٤ / ٥٥٧. ومنها حديث: «... إذا

ص: ٣٣

رأيتموه فبايعوه، ولو جنواً على الثلج، فإنه خليفه الله المهدي».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

ووافقه الذهبي على ذلك في ذيله.

٧- أخرجها البغوي (ت ٥١٠) في مصابيح السنة ١/ ١٩٢.

(مطبعة محمد عليصبيح- القاهرة) وعدّها بعضها «من الصحاح» وبعضها «من الحسان».

٨- ابن تيمية (ت ٧٢٨).

قال في منهاج السنة ٤/ ٢١١ (دار إحياء السنة النبوية): إن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود

والترمذي وأحمد وغيرهم [وأورد بعضها] وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف أنكروها!

٩- الذهبي (ت ٧٤٨) في تلخيص المستدرک للحاكمصحيح بعض الأحاديث، في ذيل ذكر الحاكم لها.

وقال العباد: أما الذهبي فقدصحيح أحاديث كثيرة من

ص: ٣٤

أحاديث المهديّ في تلخيص المستدرک.

ذكر ذلك في الفقرة ١٩ من مقاله المنشور في مجلّة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- عدد ٤٥، في الردّ على ابن محمود القطري المنكر للمهديّ.

١٠- ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) في المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فصل ٤٥، ص ١٢٩-١٤٣، ح ٣٢٥ فما بعد، تحقيق أحمد عبد الشافي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان ١٤٠٨ هـ.

أورد فيه الأحاديث ٣٢٦-٣٣٩ وقال: وهذه الأحاديث أربعة أقسام: صحاح، وحسان، وغرائب، وموضوعة.

١١- ابن كثير الشامي (ت ٧٧٤) في كتابه النهاية ١/ ٢٤-٣٢، تحقيق طه محمد الزيني- دار الكتب الحديثة- مصر. أورد قسماً من أحاديث المهديّ وصحّحها.

١٢- الهيثمي (ت ٨٠٧) في مجمع الزوائد ٧/ ٣١٣-٣١٨ باب ما جاء في المهديّ، نشر مكتبة

ص: ٣٥

القدسى - ١٣٥٣ هـ، وصحح بعض أحاديثه.

١٣- البرزنجى المدنى (ت ١١٠٣) فى كتاب «الإشاعة لأشراط الساعة» ص ٨٧- / ١٢١، فصل الحديث عن المهديّ، وصحح كثيراً من الروايات الواردة فيه.

١٤- محمدصديق حسن خان القنوجى (ت ١٣٠٧) فى كتاب «الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة» طبع مطبعة المدنى - القاهرة.

قال فىص ١١٢- / ١١٣: الأحاديث الواردة فيه - على اختلاف رواياتها - كثيرة جداً، وتبلغ حدّ التواتر.

وأحاديث المهديّ عند الترمذى، وأبى داود، وابن ماجه، والحاكم، والطبرانى، وأبى يعلى الموصلى، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة.

فتعزّض المنكرين لها ليس كما ينبغى.

والحديث يشدّ بعضه بعضاً، ويتقوى أمره بالشواهد والمتابعات، وأحاديث المهديّ بعضُها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف، وأمره مشهور بين الكافة من أهل الإسلام، على ممّر الأعصار.



ص: ٣٦

ونقل عن الشوكاني في «التوضيح في تواتر ما جاء في المهديّ والمسيح» قوله: الأحاديث الواردة في المهديّ التي أمكن الوقوف عليها منها «خمسون» حديثاً، فيها الصحيح، والحسن، والضعيف المنجبر، وهي «متواترة» بلا شك ولا شبهة. بل يصدق وصف «التواتر» على ما هو دونها، على جميع الاصطلاحات المحرّرة في الأصول. وأما الآثار عن الصحابة المصرّحة بالمهديّ، فهي كثيرة- أيضاً- لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك. انتهى المنقول عن الشوكاني.

وقالصدّيق حسن خان في «الإذاعة»: ص ١٤٥، في ردّه على ابن خلدون: لا شك أنّ المهديّ يخرج في آخر الزمان من غير تعيين لشهر وعام، لما «تواتر» في الأخبار في الباب، واتفق عليه جمهور الأمة سلفاً عن خلف، إلّا من لا يعتدّ بخلافه. وإتّماقال به أهل العلم، لورود الأحاديث الجمّة في ذلك. فلا معنى للريب في أمر ذلك «الفاطمي الموعود

ص: ٣٧

المنتظر» المدلول عليه بالأدلة.

بل إنكار ذلك جرأة عظيمة في مقابلة النصوص المستفيضة المشهورة، البالغة حد التواتر. ونقل صديق حسن خان في الإذاعة، ص ١٤٦، عن السفاريني الحنبلي في «لوامع الأنوار» قوله: قد روى عن من ذكر من الصحابة، وغير من ذكر منهم، بروايات متعدّدة، وعن التابعين ومن بعدهم، ما يفيد مجموعته العلم القطعي. فالإيمان بخروج المهدي واجب، كما هو مقرّر عند أهل العلم، ومدوّن في عقائد أهل السنة والجماعة. انتهى كلام السفاريني.

١٥- العظيم آبادي الهندي (ولد ١٢٧٣) في عون المعبود شرح سنن أبي داود ١١ / ٣٦١، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر محمد عبد المحسن، المدينة المنورة.

قال فيص ٣٦١، في شرح الحديث ٤٢٥٩، في بداية كتاب المهدي: اعلم أنّ المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممّر الأعصار أنّه لا بُدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ...

ص: ٣٨

وخرّج أحاديث المهديّ جماعةً من الأئمة ... وإسناد حديث هؤلاء بينصحيح، وحسن، وضعيف.

وقد بالغ الإمام المؤرّخ عبد الرحمن ابن خلدون المغربي في تاريخه في تضعيف أحاديث المهديّ كلّها، فلم يُصِبْ، بل أخطأ.

١٦- محمّد بن جعفر الكتّاني (ت ١٣٤٥) في نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الطبعة الأولى: المطبعة المولوية بفاس المغرب، سنة ١٣٢٨، والطبعة الثانية، دار الكتب السلفية- مصر.

في الحديث رقم ٢٩٨، أحاديث خروج المهديّ الموعود المنتظر الفاطمي.

فذكر رواية ٢٠ من الصحابة ومخرّجها، ثم قال: وقد نقل غير واحد عن الحافظ السخاوي: أنّها «متواترة» والسخاوي ذكر ذلك في «فتح المغيث» ونقله عن أبي الحسين الأبري.

وفي تأليف لأبي العلاء إدريس بن محمّد بن إدريس الحسيني العراقي في المهديّ هذا: إنّ أحاديثه متواترة، أو

ص: ٣٩

كادت، وجزم بالأول [أى التواتر] غير واحد من الحفاظ.

وفى شرح الرسالة للشيخ جسوس ما نصه: ورد خبر المهدي في أحاديث، ذكر السخاوي: إنها وصلت إلى حد التواتر.

وفى «شرح المواهب» نقلًا عن أبى الحسن الأبرى فى «مناقب الشافعى» قال: تواترت الأخبار أن المهدي من هذه الأمة.

وفى «مغانى الوفا بمعانى الاكتفا» نقل كلام الأبرى ونصه: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى صلى الله عليه وآله

وسلم بمجىء المهدي، وأنه سيملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً.

وفى شرح عقيدة السفاريني محمد بن أحمد الحنبلى ما نصه: قد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حد التواتر المعنوى، وشاع ذلك

بين علماء السنة، حتى عد من معتقداتهم.

ثم نقل عبارة السفاريني كما أوردها صديق حسن خان فى «الإذاعة» وعقبها بذكر كلام حسن خان فى رد ابن خلدون كما نقلناه.

ص: ٤٠

١٧- المبار كفوري (ت ١٣٥٣) في تحفة الأحوذى ٤/٦٨٤، رقم ٢٣٣١، تحقيق عبد الرحمن محمّد عثمان، مطبعة الفجالة، مصر، نشر المكتبة السلفية الحديثة.

١٨- الشيخ محمّد الخضر حسين المصري (ت ١٣٧٧) في مقال «نظرة في أحاديث المهديّ» المنشورة في مجلّة «التمدّن الإسلامي» التي تصدرها جمعيّة التمدّن الإسلامي - بدمشق - سوريا، في المجلّد ١٦، العدد ٣٥ و ٣٦، الصادرين سنة ١٣٧٠. فقد ردّ فيه ردّاً حاسماً على منكري أحاديث المهديّ، وممّا قال: اعترف ابن خلدون «بأنّ بعض الأحاديث خلص من النقد، إذ قال: فهذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان، وكما رأيت: لم يخلص منها من النقد إلّا القليل والأقلّ».

قال الخضر حسين: ونحن نقول: متى ثبت حديث واحد من هذه الأحاديث وسلم من النقد كفى في العلم بما تضمّنه من ظهور رجلٍ في آخر الزمان.

إذ أنّ مسألة المهديّ لم تكن من قبيل العقائد التي لا تثبت إلّا بالأدلة القاطعة.

ص: ٤١

والصحابه الذين رويت من طرفهم أحاديث المهديّ نحو ٢٧ صحابياً.

والواقع أنّ أحاديث المهديّ، بعد تنقيتها من الموضوع والضعيف القريب منه، فإنّ الباقي منها لا يستطيع العالم الباحث على بصيرة أن يصرف عنها نظره.

وقال في خلاصه كلامه: إنّ في أحاديث المهديّ ما يُعدّ في الحديث الصحيح، وبما أنّي درست علم الحديث، ووقفت على ما يميّز به الطيّب من الخبيث، أراني مُلجأً إلى أن أقول- كما قال رجال الحديث من قبلي:- إنّ قضيّة المهديّ ليست قضيّة متصنّعة.

١٩- الشيخ منصور على ناصف، في التاج الجامع للأصول ٥ / ٣٤١- / ٣٤٤، وقال في شرح غايه المأمول في ذيله: الباب السابع في الخليفة المهديّ رضي الله عنه: اشتهر بين العلماء- سلفاً وخلفاً- أنّه في آخر الزمان لا- يُدّ من ظهور رجل من أهل البيت يُسمّى «المهديّ» وقد روى أحاديث المهديّ جماعة من خيار الصحابه، وخرّجها أكابر المحدثين.

ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهديّ كلّها كابن

ص: ٤٢

خلدون وغيره.

٢٠- الشريف أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض الغماري الحسيني المغربي (ت ١٣٨٠) في كتابه القيم: إبراز الوهم المكنون في كلام ابن خلدون، الذي وضعه للرد على شبهات ابن خلدون وترهاته التي لفقها حول أحاديث المهدي المنتظر. طبع الكتاب في مطبعة الترقى في دمشق الشام عام ١٣٤٧ هـ.

قال الصديق في مقدمته: ظهور الخليفة الأكبر ... محمد ابن عبد الله المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراتها الأخبار، وصحت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الدهور والأعصار.

فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره - تصديقاً لخبر الرسول - محتّم لازب.

ثم نقل الصديق الأقوال بتواتر حديث المهدي، عن علماء الأمة ومؤلفاتهم، منهم: الأبريصاحب مناقب

ص: ٤٣

الشافعي، والسخاوي صاحب فتح المغيث، والسيوطي في الفوائد المتكاثرة في الأحاديث المتواترة، وفي اختصاره: الأزهار المتناثرة وغيرهما من كتبه، وابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة، وغيره من مصنفاته، والزرقاني في المواهب اللدنية، وجم غفير من الحفاظ النقاد للحديث، والمحدثين المتقنين لفنون الأثر.

ثم نقل كلمات القنوجي في الإذاعة، والسفارينى في الدرّة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية، وشرحه المسمى: لوامع الأنوار، حيث قال: وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوي، وشاع ذلك بين علماء السنّة حتى عدّ ذلك من معتقداتهم.

وقد روى عمّن ذكر من الصحابة وغير من ذكر منهم، روايات متعدّدة، وعن التابعين من بعدهم، ممّا يُفيد مجموعته «العلم القطعي».

ثم عقد الصديق فصلاً في البحث عن «التواتر» وتعريفه، واختلاف الناس فيه، وهو الفصل الأوّل.

ثم ذكر رواة أحاديث المهديّ على كثرتهم، وقال في



ص: ٤٤

نهاية الفصل: المراد بالتواتر المعنوي: أن القدر المشترك هو المتواتر.

فقال: فكلّ قضية منها باعتبار إسنادها لم يتواتر، ولكن «القدر المشترك» فيها، وهو «وجود الخليفة المهديّ آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع.

ثمّ تصدّى لابن خلدون- الذي أصبح مرجعاً للمنكرين- فنقل كلامه المذكور في فصل من مقدّمته بعنوان: «أمر الفاطميّ، وما يذهب إليه الناس من شأنه، وكشف الغطاء عن ذلك» (١).

حيث قال: أعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممزّ الأعصار: أنه لا بُدّ في آخر الزمان من ظهور رجلٍ من أهل البيت، يؤيّد الدين، ويظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولى على الممالك الإسلامية، ويسمّى بالمهديّ، ويحتجّون في الباب بأحاديث خرّجها الأئمة ...

إلى آخر كلامه .. حيث ذكر الأحاديث ونقدها حديثاً

١- مقدّمة ابن خلدون، ص ٣١١، طبع المكتبة التجارية- مصر

ص: ٤٥

حديثاً، وضعف أكثرها.

فبدأ الصديق الغماري بنقض كلامه حرفاً حرفاً، وكشف الغطاء عن أهدافه كشافاً، وأبرز أوهامه إبرازاً، وناقش تضعيفاته للأحاديث، وأثبت خطأه في نقده.

إلى أن نقل قول ابن خلدون: فهذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان.

فقال الصديق راداً عليه: إنّ جميع ما ذكره من الأحاديث «ثمانية وعشرون» حديثاً، لكنّ الوارد في الباب أضعاف أضعاف ذلك.

وها أنا مورد من أخبار ما أكمل به المائة من المرفوعات والموقوفات، دون المقطوعات، إذ لو تتبعته، خصوصاً الوارد عن أهل البيت، لأثبت منها بعدد كبير، وقدر غير يسير.

ثمّ أورد الحديث «التاسع والعشرين» إلى «المائة»، ثمّ قال في آخر الفصل: ولتقتصر على هذا القدر من الوارد في المهديّ، فإنّه لا محالة مُبطلٌ لدعوى الطاعن [ابن خلدون].

وإلّا، فالأخبار في الباب كثيرةٌ جداً، ولو جمع منها

ص: ٤٦

الوارد عن خصوص أنتم أهل البيت لكان مجلداً حافلاً.

انتهى كلام الصديق الغماري رحمه الله.

يقول الجلالى: ومن هنا فإن الاعتماد على (٢٨) حديثاً فقط، ونقدها، يُعتبر عملاً ناقصاً، حتى لو توصل إلى ضعفها جميعاً، لفرض

وجود أحاديث كثيرة أخرى لم ينقدها ولم يفحص أسانيدھا.

فكيف يدعى عدم صحّة الأحاديث كلّھا، وكيف يطمئن إلى النتيجة المعتمدة على الاستقراء الناقص؟!

مع أن ابن خلدون نفسه لم يدع ضعف الأحاديث كلّھا، بل اعترف بوجود الصحيح - ولو قليلاً - فيها، حيث قال عن أحاديث المهديّ

التي نقدها ما نصّه: وهي كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلّا القليل أو الأقلّ.

ولنعم ما قال الصديق في ردّه:

وقد عرفت استنفاذاً - بالحقّ - لها عن نقده - بالباطل -، وأن نقده لم يبق موجّهاً إلّا القليل أو الأقلّ، عكس ما قال.

ص: ٤٧

وعلى فرض تسليم دعواه، وأنه لم يسلم منها إلّا القليل أو الأقلّ منه: فما الشبهة - عنده - في دفع ذلك القليل السالم من النقد؟! وما الاعتذار عن عدم قبول ذلك الأقلّ الذي اعترف بصحته؟! وأقرّ بخلاصه من النقد وسلامته؟! إنّما هو عنادٌ ظاهر، واختفاء عن الحقّ واضح، وتكبر عن الإذعان لما لم يوافق الهوى والمزاج. فكم رأيناه يحتجّ بأحاديث أفراد، ليس لها إلّا مخرج واحد، وفي ذلك المخرج - أيضاً - مقالٌ! نعم، تلك لا ضررَ فيها على الناصبة. وهذه الأحاديث المتواترة [في المهديّ]، غير موافقة لأصول مذهب

ص: ٤٨

النواصب والخوارج.

فلذلك انتقد منها ما وجد له سبيلاً ولو في غير محلّه ...

يقول الجلالى: والحق أن الشريف أحمد الصديق الغمارى قد أحفى القول فى إثبات الحق فى المسألة والرد على باطل المنكرين للمهدى، بما لا مزيد عليه، وأبدى بطولته فى العلم والمعرفة بعلوم الحديث، مع أدب جمّ وباع طويل وصدر رحب، بما يجب أن يشكر عليه، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ويا حسرة على الذى يقول لمثل هذا العالم المخلص: إنه «من أنصار القديم لقدمه»!

٢١- ناصر الدين الألبانى الشامى (معاصر) نشر بعنوان «حول المهدي» بحثاً فى حقل «من القراء وإليهم» من مجلّة «التمدن الإسلامى»

الدمشقيّة، فى الجزئين ٢٧ و ٢٨، الصفحة ٦٤٢، للسنة ٢٢.

قال فيه: فليعلم أن فى خروج المهدي أحاديث كثيرة صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة.

ص: ٤٩

ثمّ أورد قسماً منها، ونقل كلام مصدِّق حسن خان في «الإذاعة» وقال بعنوان: «شبهات حول أحاديث المهديّ»: إنّ السيّد رشيد رضا وغيره لم يتّبعوا ما ورد في المهديّ من الأحاديث حديثاً حديثاً، ولا توسّعوا في طلب ما لكلّ حديثٍ منها من الأسانيد. ولو فعلوا، لوجدوا فيها ما تقوم به «الحجّة» حتى في الأمور الغيبية التي يزعم البعض أنّها لا تثبتُ إلّا بحديث متواتر. وممّا يدلّك على ذلك: أنّ السيّد رشيد رحمه الله ادّعى أنّ أسانيدها لا تخلو من شيعيٍّ! مع أنّ الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التي أوردها ليس فيها رجل معروف بالتشيع. إلى أن يقول الألباني:

وخلاصة القول: إنّ عقيدة خروج المهديّ عقيدة ثابتة متواترة عنده صلى الله عليه وآله وسلم، يجب الإيمان بها، لأنّها من أمور الغيب، والإيمان بها منصفات

ص: ٥٠

المتقين، كما قال تعالى: «الم\* ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين\* الذين يؤمنون بالغيب». وإن إنكاره لا يصدر إلا من جاهل أو مكابر.

٢٢- الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد المدني، عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة (المعاصر) في محاضرة «عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر» ألقاها في الجامعة المذكورة، ونشرت في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثالث، من السنة الأولى، لشهر ذي القعدة سنة ١٣٨٨ هـ.

وقد احتوت على عناصر عشرة، هي:

الأول: ذكر أسماء الصحابة الذين رووا أحاديث المهدي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعددهم - عنده - ستة وعشرون.  
الثاني: ذكر أسماء الأئمة الذين خرجوا الأحاديث في كتبهم، وعددهم ثمانية وثلاثون، منهم: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وأحمد، وابن حبان،

ص: ٥١

والحاكم، وابن أبي شيبه، وأبو نعيم الأصفهاني، والطبراني، والدارقطني، وأبو يعلى الموصلي، والبزار، والخطيب، وابن عساكر، والديلمي، والبيهقي، وغيرهم من الأئمة والمحدثين والعلماء.

الثالث: ذكر الذين أفردوا مسألة المهدي بالتأليف، وهم: أبو خيثمة، وأبو نعيم، والسيوطي، وابن كثير، وابن حجر المكي الهيثمي، والمتقي الهندي، والملا علي القاري، والشوكاني، والأمير الصنعاني، وغيرهم.

الرابع: ذكر الذين حكوا تواتر أحاديث المهدي.

الخامس: ذكر بعض ما ورد في الصحيحين [البخاري ومسلم] من الأحاديث التي تبشّر بالمهدي، ولهاتعلق بشأنه.

السادس: ذكر بعض الأحاديث بشأن المهدي.

السابع: ذكر بعض العلماء الذين احتجوا بأحاديث المهدي.

الثامن: ذكر من حكى عنه إنكار أحاديث المهدي.

مع مناقشة كلامه.



ص: ٥٢

التاسع: ذكر ما يُظنّ تعارضه مع الأحاديث الواردة في المهديّ.

العاشر: كلمة ختامية.

وقال في آخر الفصل السابع: وليعلم أنّ الأحاديث في المهديّ قد تلقّتها الأمة من أهل السنّة والأشاعرة بالقبول.

وردّ على كلام ابن خلدون مفصّلاً.

وقال في الكلمة الختامية:

إنّ أحاديث المهديّ الكثيرة- التي أُلّف فيها المؤلّفون وحكى تواترها جماعةً، واعتقد موجبها أهل السنّة والجماعة وغيرهم- تدلّ على

حقيقته ثابتة بلا شكّ من حصول مقتضاها في آخر الزمان ...

وقال: فلا عبرة بقول من قفا ما ليس له به علم فقال: إنّ الأحاديث في المهديّ لا تصحّ نسبتها إلى رسول اللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم،

لأنها من وضع الشيعة!

ص: ٥٣

وإذن، فإنّ أحاديث المهديّ على كثرتها وتعدّد طرقها وإثباتها في دواوين أهل الشّيئة، يصعب كثيراً القول بأنّه لا حقيقة لمقتضاها، إلّا على جاهل، أو مكابر، أو من لم يُمعن النظر في طرقها وأسانيدها، ولم يقف على كلام أهل العلم المعتدّ بهم فيها. والتصديق بها داخل في الإيمان بأنّ محمّداً رسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ من الإيمان به صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه فيما أخبر به، وداخل في الإيمان بالغيب الذي امتدح اللّهُ المؤمنين به، بقوله: «الم\* ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدًى للمتّقين\* الذين يؤمنون بالغيب».

٢٣- عبد العزيز بن باز السعويّ الوهابيّ (معاصر) رئيس الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، في تعليق له على محاضرة الشيخ عبد المحسن العباد، التي ذكرناها آنفاً، نشر في مجلّة الجامعة نفسها، العدد ٣، السنة الأولى ١٣٨٨، في

ص: ٥٤

ذيل المحاضرة ذاتها.

قال فيه:

أمر المهدي معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل «متواترة» وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها. وهي متواترة تواتراً معنوياً، لكثرة طرقها، واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي - بحق - تدل على أن هذا الشخص الموعود به أمره ثابت، وخروجه حق.

وقال: وقد رأينا أهل العلم أثبتوا أشياء كثيرة بأقل من ذلك.

والحق أن جمهور أهل العلم، بل هو الاتفاق: على ثبوت أمر المهدي، وأنه حق، وأنه سيخرج في آخر الزمان.

وأما من شد من أهل العلم - في هذا الباب - فلا يلتفت إلى كلامه في ذلك.

ص: ٥٥

٢٤- وللشيخ عبد المحسن بن حمد العباد- أيضاً- مقال بعنوان «الردّ على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهديّ» نشر في مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العددين ٤٥ و ٤٦، الأوّل والثاني من السنة ١٢.

ردّ فيه بحزم وتفصيل على القاضي ابن محمود القطريّ رئيس المحاكم في دولة قطر، فيما كتبه في رسالته سمّاها «لا مهديّ يُنتظر بعد الرسول خير البشر».

وهو ردّ قويّ، ومتين، ومستوعبٌ لجميع ما عرضه ذلك الكاتب وغيره من البحوث، وأجاب عن اعتراضاته وسليبيات ما نسبته إلى قضية المهديّ.

والنتيجة: أننا- وإن أطلنا الموقف مع هذه القائمة لأسماء منصحّ أحاديث المهديّ- فإنّ الذي قصدناه من هذه الإطالة:

- ١- أن يطلع القراء الكرام على وجهات نظر المصحّحين للحديث، من دون الاقتصار على ذكر المضعّفين له.
- ٢- أن ندلّ على عدم موضوعيّة من تعمد إخفاء هذه التصحيحات، وعدم ذكر شيء منها، مع أنّه يدعو إلى

ص: ٥٦

البحث العلمي الرصين!

مع أنّ إكمال البحث غير ممكن إذا أغفلنا هذه المجموعة من الآراء وخاصّه ما في كتب المتأخرين من المعلومات القيّمة. «فإنّ كانّ» المتعمّد للإخفاء «لا يدري» عن هذه المعلومات شيئاً «فتلك مصيبة» على علمية البحث الذي يُقدم عليه ورصانته. «وإنّ كان يدري» بها، ولكنّه تغافل ولم يذكرها في بحثه «فالمصيبة أعظم» عليصدق نيته وإخلاصه وأمانته.

### الفصل الرابع: أماديث المهديّ بين الأصل والتفاصيل

إنّ من الواضح لدى أهل العلم: أنّ أصل أمرٍ ما قد يكون ثابتاً ومتيقناً، لكن تكون خصوصياته مشكوكاً ومختلفاً فيها. ولا يختلف الأمر في ذلك بين أن يكون من المنقولات أو المعقولات. فقد يتفق الناقلون على مجيء زيد - مثلاً - لكن يختلفون في مجيئه راكباً، أو ماشياً. فيتركّب كلّ خبر من عنصرين: «أصل الشيء» و «حالة الشيء»، والأوّل ربّما يكون متفقاً عليه، والثاني

ص: ٥٨

يكون مشكوكاً فيه.

وإذا ترتّب حكمٌ من تكليف أو اعتقاد، أو أثر، على الأصل، التزم به، لعدم الخلاف فيه، وأمّا الحالة فلا دليل على ثبوتها، ولا يترتب عليها أحكام الأصل، كما أنّ اختلافها لا يؤثر في ثبوت الأصل.

ومثل هذا واقع في كثير من الملتزمات الدينيّة، سواء العمليّة، أم الاعتقاديّة.

فالحجّ مثلاً، واجب شرعيّ، ولا-خلاف في أصل وجوبه ومهمّات أعماله كالإحرام والطواف والسعي، بين الأئمّة الإسلاميّة، لكنّ الخلاف في جزئيات كلّ ذلك واقع لا محالة، من دون أن يؤثر في أصل الوجوب.

وفي مقام العمل يلتزم العامل بما يترجّح عنده من أوجه العمل، أو يتخيّر بين الأفعال والوجوه المتعدّدة.

ومن المعلوم أنّ الخلاف الواسع بين الفقهاء في المذاهب المختلفة، وحتى فقهاء المذهب الواحد، غير مؤثّر في أحكام أصول الواجبات والمحرمات، المسلّمه، ولا يسرى التشكيك من الجزئيات والتفاصيل، إلى الكلّيات والمسلمات.

ص: ٥٩

وكذلك في المعتقدات: فإنّ من أصول الدين الإسلاميّ وأُسس الاعتقاد بالمعاد، وبما فيه من الحساب والميزان والصراف والجنة والنار، لقيام الأدلة على أنّ كلّ ذلك حقّ لا ريب فيه، جاءت بذلك الآيات والأحاديث المتواترة، حتى أصبح من ضروريات الدين الإسلاميّ.

مع أنّ الخلاف واسع في تفاصيل كلّ ذلك، وليست الجزئيات التي ورد بها بعض الروايات بتلك المثابّة من الوضوح والمسلميّة والثبوت.

لكنّ الخلاف في الجزئيات غير مؤثّر في اليقين بالكليّات، والاتّفاق عليها إلى حدّ عدّها من الضروريات.

وكذلك مسألة المهديّ المنتظر، فإنّ أصل خبرها يقينيّ أجمع المسلمون على الالتزام به، لورود الأخبار المتضافرة به، أمّا تفاصيلها وخصوصيات أحوال المهديّ وشؤون مجيئه، ومدّة بقائه، وكيفية حكمه، وحتى شؤونه الشخصية من اسمه، وحليته، وغير ذلك، فإنّ كلّ ذلك ليس بمنزلة الأصل، ولم ترد بها إلّا أخبار آحاد، فيبني الاعتماد فيها على حجّية الأخبار المنقولة تلك، وهي قابلة للنقد حسب المناهج المختلفة، إن سندا، أو متنا، أو قياساً إلى الأدلّة



ص: ٦٠

الأخرى، وبالمقارنة بسائر الأخبار، والترجيح بينها، أو عقلاً للتأمل في مدلولاتها ومضامينها.

وإذا أدّى النقد إلى عدم اعتبار شيء من التفاصيل، فإنّ ذلك لا- يؤثر في ثبوت أصل حديث المهديّ، وخبره المجمع عليه بين المسلمين، والذي جاءت به الأخبار الصحيحة، وتواترت به، وهو «مجيء رجلٍ من أهل بيت الرسول يُسمّى المهديّ، في آخر الزمان ليجدّد الدين، ويملأ الدنيا عدلاً» فهذا أمر لم يختلف فيه اثنان من المسلمين، وهذا الأصل هو المعنى المدّعى «تواتره» وثبوته، من مجموع الأخبار والأحاديث الواردة في باب «المهديّ».

فمهما كانت التفاصيل باطلةً أو فاسدةً وغير ثابتة، فإنّ ذلك لا يمسّ ثبوت «أصل حديث المهديّ» بشيء.

ألم يكن من الأفضل أن يفرّق العاقل في سطر واحد بين الأصل والتفاصيل فيقول:

إنّ وجود إمام باسم المهديّ وردت بخروجه في آخر الزمان أخبار وروايات كثيرة، وكتبت من أجله آلاف الصحائف، ورويت حوله عشرات

ص: ٤١

الروايات بمئات الأسانيد هو حقيقة ثابتة، وعليها اتفاق جمهور المسلمين على اختلاف طوائفهم. فلو كانت تفاصيلها غير قابلة للقبول، حسب عقل أجدٍ! أو ضعيفه السند، لم تقم الحجّة به، أو غير متفق عليها حسب المعروف من مذاهب المسلمين! فهذا هو الذي ينبغي أن يكون منشأ للبحث والجدل؟! أمّا عرض بعض التفاصيل، غير المقبولة، حسب عقل شخص واحد، وجعلها ملاكاً للحكم على كلّ القضية وحتى أصلها الثابت، ووصفها بالوضع والبطلان، وجعل ذلك دليلاً للتهجم على أصل الحديث، فهذا خارج عن مناهج نقد الحديث، بل خارج عن أبسط قواعد المنطق، وهو قياسٌ مع أكثر من فارق!

وقد صرح المحدث الصديق الغماري بما قلناه، وجعل المراد بـ «التواتر المعنوي»: القدر المشترك من مجموع الأحاديث، وقال: كلّ قضية منها باعتبار إسنادها لم يتواتر، والقدر المشترك فيها وهو «وجود الخليفة المهديّ

ص: ٦٢

آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع «(١)».

والأجنبيّ عن علوم الحديث لم يفهم هذا الاصطلاح، يقف يتساءل مستنكراً:

ما هو معنى التواتر؟

هذه الأحاديث لا تتفق على شيء!

أقول: كيف لا تتفق على شيء، وقد اتفقت على القدر المشترك وهو «وجود شخص من آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يظهر في

آخر الزمان»؟!

أليس هذا المعنى، قد أجمعت عليه أحاديث المهديّ؟!

لكن الجاهل يحاول تسفيه «التواتر» ويقول- بسخرية الجهال-: إنّ المؤمنين بصحة السند فقط، لا تعنيهم هذه الأسئلة؟!

إنّه خروج عن حدود الأدب اللّازم توفّره في من يرتبط بالكتب، والقلم، وليس مقبولاً في المحاضرات العلميّة.

١- إبراز الوهم المكنون، للصدّيق، الفصل الأوّل

ص: ٤٣

وهو أسلوب استفزازي، يثير النفوس.

فهل العلماء والجهابذة الذين نقلنا أقوالهم واعترافاتهم بتواتر أحاديث المهديّ في «الأصل المشترك» منها بالخصوص، يُخاطَبون بمثل هذا الكلام السخيف؟!

مع أنّ الأحاديث المشتملة على الشؤون الخاصّة، لم تدخل في دعوى التواتر المعنويّ، حتى يُستدلّ ببطلانها على بطلان أصل القضية!

### الفصل الخامس: مسألة المهدي بين السلبيات والإيجابيات

لقد حاول البعض الإيحاء ببطلان أحاديث المهدي المنتظر بطرق شتى:

فمن ناحية تضعيف أسانيدها، تارة.

وهذا ما لم يفلح فيه، لما عرفت من اتفاق أهل الحديث من العلماء كافةً على صحة قسم منها، بحيث لا يقبل الإنكار.

فلجأ إلى النعمة القديمة التي ضرب على وترها المستشرقون الحاقدون على الإسلام المحمدي، وتبعهم أذناهم المستغربون من أمثال

أحمد أمين المصري، وهي:

ص: ٦٥

اتّهام الشيعة بوضع أحاديث المهدي المنتظر.  
وسياتى منا كلام حول تفنيد هذه المزعمه الباطله.  
فاعتمد على عنصرين هما بيت القصيد فى بحثه:  
الأول: عدم معقولية مجموعة من الأحاديث المنقولة فى شأن المهدي، وهو ما يسميه بالنقد العقلي للحديث.  
الثانى: استغلال مجموعة من أهل الدنيا والمشعوذين والخلفاء، لفكرة المهدي المنتظر، لادعائهم المهدوية، والتحايل على الناس  
بذلك، مما لا تخفى أضراره وأخطاره على الدين والأمة، ماضياً، ومستقبلاً.  
وقد ركز فى خلال ذلك على سلبيات للقضية.

فبقول:

أما الأمر الثانى: فمما لا ريب فيه أن مسألة المهدي قد استغلت من قبل الكثيرين فى طول تاريخنا المديد، وحتى هذه الأيام.  
فادعاها بعض المشعوذين ممن يحاول السيطرة على عقول الناس وأفكارهم باستخدام هذا الاسم المقدس الذى يأمل الناس فى صاحبه:  
الهدى والخير والعدل.

ص: ٦٦

كما قد أُلصقتُصِفَةُ «المهديّ» ببعض الثوّار المصلحين، من قبل أنصارهم تفاقماً بأن يكون هو الموعود به على لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

إلّا أنّ هذا الاستغلال، ليس مدعاةً لإنكار أصل حقيقة المهديّ الذي هو من الثوابت عند المسلمين على طول التاريخ. ووجود الخطأ في التطبيق، أو سوء النوايا في بعض الأحيان، وتعمّد البعض للدجل، لا تؤدّي إلى إنكار الحقيقة الثابتة.

وبهذا الصدد أجاب الشيخ محمّد الخضر حسين، فقال:

وإذا أساء الناس فهم حديث نبويّ، أو لم يُحسنوا تطبيقه على وجهه الصحيح، حتى وقعت وراء ذلك مفاسد، فلا ينبغي أن يكون داعياً إلى الشكّ فيصحة الحديث، والمبادرة إلى إنكاره.

فإنّ النبوة حقيقة واقعة بلا شبهة، وقد ادّعاها أناس كذباً وافتراءً، وأضلّوا بدعواهم كثيراً من الناس، مثل ما تفعله طائفة القاديانية، اليوم.

ص: ٦٧

فليس من الصواب إنكار الحقّ من أجل ما لصق به من باطل «(١)».

وكذلك الخلافه عن الرسول، منصب حقّ، لكن لا يمكن إنكارها باعتبار استيلاء مجموعة من الجهلاء والقتلة والظلمة والفسقة، على أريكتها، وتسمية الواحد منهم نفسه «أمير المؤمنين!».

وقال ناصر الدين الألباني: إن كثيراً من الأمور الحقّة يستغلّها مَنْ ليس أهلاً لها.

فالعلم - مثلاً - يدّعيه بعض الأعداء، وهو في الواقع من الجهلاء.

فهل يليق بعاقلي أن ينكر العلم بسبب هذا الاستغلال!؟

فكذلك فلنعالج عقيدة المهديّ، فتؤمن بها كما جاءت في الأحاديث الصحيحة، وتُبعد عنها ما أُصق بها بسبب أحاديث ضعيفة [أو أعمال أناس جاهلين أو مغرضين].

وبذلك نكون قد جمعنا بين إثبات ما ورد به الشرع

---

١- نظرة في أحاديث المهديّ المنشور في مجلّة «التمدن الإسلامي» الدمشقيّة



ص: ٦٨

وبين الإذعان لما يعترف به العقل السليم «(١)».

وقال العباد: إن وجود مُتَمَهِّدِينَ من المجانين وأشباه المجانين، يخرجون في بعض الأزمان، ويحصل بسببهم على المسلمين أضرار كثيرة، لا يؤثر في التصديق بمنّ عناه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة، وهو «المهدي الذي يصلي عيسى بن مريم عليه السلام خلفه».

وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجب التصديق به، ويجب القضاء على كل مُتَمَهِّدٍ، أو غير مُتَمَهِّدٍ يُريد أن يشقّ عصا المسلمين ويفرقّ جماعتهم.

والواجب قبول الحقّ وردّ الباطل، لا أن يُردّ الحقّ ويُكذّب بالنصوص، من أجل أنه ادعى مقتضاها مدّعون مُبطلون دجالون «(٢)».

وها هم المسلمون - كآفة - يتصدّون لكلّ ادّعاء مزيف بالمهدويّة من قبل الدجالين.

١- مقال حول المهديّ، في مجلّة التمدّن الإسلامي - الدمشقيّة

٢- الردّ على من أنكر المهديّ، المنشور في مجلّة الجامعة الإسلاميّة - المدينة المنورة، العدد ٤٥

ص: ٦٩

وها هم الشيعة الإمامية، وهم أكثر الطوائف دعوةً ودعاءً للمهدي المنتظر باعتباره إماماً لهم، وينادون باسمه علناً، يقفون ضدّ كلّ دعاوى المهديّة الباطل، مثل موقفهم المشرف ضدّ الباطية التي تزعمها «على محمد الشيرازي» في القرن الماضي. وقد أفتى علماءهم بوجوب قتله، فأعدم.

وكذلك هم بالمرصاد لكلّ من تُسوّل له نفسه مثل تلك الدعوى من المبطلين! إلّا أنهم، مثل سائر المسلمين، ينتظرون المهديّ الموعود الذي «يملأ الأرض عدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً» ويميّزونه بما ثبت عندهم من علامات الظهور، ووضوح برهان ذلك النور.

وأولّ كلّ أدلّته وعلاماته إجماع المسلمين على قبوله، واستقبال دعوته والدخول في رايته وحزبه.

وأما دعوى عدم معقولية ما جاء في أحاديث المهديّ:

فإنّما مثل لذلك ببعض الأحاديث المشتملة على تفاصيل الحديث عن شؤون المهديّ.

ص: ٧٠

وسواءً كان المعترض محقاً في دعواه عدم المعقولية، أم كان مبطلها؟ فإنّ تلك الأحاديث، إنّما هي آحاد جاءت من طريق الأفراد فهي -صحت أو ضعف- لا تشكل حجّة شرعية، وليست هي معتمد العلماء، ولا تدخل في البحث عندهم، لأنها لا تفيد علماً، ولا عملاً. وليست هي إلّا كسائر الأحاديث الواردة في قصص الأنبياء الماضين، وأحاديث سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه، وأخبار التاريخ وحوادثه، وغير ذلك من الأمور التي يعتمد اعتبارها والالتزام بها على عرضها ومقارنتها وغربتها وتمييزها سنداً، وامتناً، ثمّ الترجيح بينها، واختيار الأوفق للأدلة منها.

فليس ما عرض في هذا المجال خاصاً بأحاديث تتحدّث عن المستقبل فقط، بل أحاديث الماضي - وحتى الحال - تحتاج إلى مثل هذا النقد، المستلهم أساساً من مزاوالات العرف، وقرائن الحال والمقال.

والملاك في الجميع - الماضي والحال والمستقبل - واحد، وهو كونها جميعاً من «الغيب» الذي لا يُعلم إلّا عن طريق

ص: ٧١

المخبر الصادق، والعارف.

وبما أنه من المنقول ويعتمد على السماع، فالملجأ الوحيد هي الأخبار والأحاديث الراوية لذلك، لا غير. ولكن الأمر بالنسبة إلى المؤمنين بالنصوص الدينيّة مختلف، فلو جاء القرآن الكريم، الذي هو «الوحي المعجز» أو جاء به الحديث الشريف، الذي هو «وحي غير معجز» فإنهم يؤمنون بذلك اعتماداً على الإيمان بالله والرسول. والسّر في ذلك: أن الله تبارك وتعالى، وإن كلفنا بالاستمداد من العقل وتحكيمه، إلّا أنّ ذلك متصوّر فيما طريقه العقل فقط، وأما ما لا طريق للعقل في الحكم فيه فإنه تعالى كلفنا باتباع الرسل، والأخذ منهم، والاعتماد على ما ينقلونه من أخبار الشرع وغيره، واتباعهم فيما يفعلونه والتزام ما يقرّرونه.

فالشرائع السماوية تعتمد على عنصر «التبليغ» ويتقرّر الواجب على المسلم عند «البلوغ». ومهمّة الرسل هو إيصال الأحكام والحقائق والمعارف إلى البشر، وإتمام حجّة البلوغ عليهم.

ص: ٧٢

أما المؤمنون فهم مكلفون بالتزام ما وصل إليهم وبلغهم من كلام الرسل.  
قال الله تعالى: «وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا» (١).

ولما كانت الشريعة الإسلامية تعتمد عنصر النقل والبلوغ، فقد قرّر علماء الدراية والمصطلح، قواعد محكمة متينة لضبط أمور الرواية والنقل، وهي قواعد لم تسبقهم الأمم في كل الحضارات إلى ذلك، سواء في ذلك الإلهية أم غيرها.  
وقد أصبح النص الإسلامي على أثر ذلك من أحكم النصوص المعتمدة على أسس من العرف والوجدان والعقل، في تحديد الطرق المأمونة في «توثيق النصوص».

وهذا من فضل الله على هذه الأمة المحمّدية، إذ وُقِّعَ علماءهم لبذل الجهود الكريمة لحفظ هذا الدين وهذا التراث، وصيانته أصوله وفروعه من التحريف والتصحيف، والحمد لله رب العالمين.

ص: ٧٣

ومن هنا، فإنّ الحديث الشريف إذا صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وثبت نقله، وصحّ طريقه، وسلم متنه، وبلغ الإنسان نصّه، فهو مُلزم باعتقاد صدقه تصديقاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، والتزاماً بالقواعد المقرّرة، والأصول المقبولة. وإذا كان مضمون الحديث ممّا لا يُعرف إلّا من الغيب، كأُمور الماضي وحوادثه، والمستقبل وتوقّعاته، فإنّ طريق معرفته ليس إلّا النقل والسمع والأخبار.

فإنّ أمكن العقل إدراك ذلك، بأدلّته وأساليبه وأدواته، كان النقل مؤكّداً، والمنقول مرشداً إلى المعقول. ولو تخالف المنقول مع المعقول، لزم تأويل المنقول ليوافق ما يقوله العقل ويؤكّده، وإلّا ضرب به عرض الجدار، إلّا أنّ مثل هذا شاذّ في الأخبار، لا يعمل به.

وأما ما لا يدخل في مجال درك العقل، وتقف أدواته وأدلّته دونه، فلا معنى للاستناد إلى عدم فهم العقل له للردّ عليه وإنكاره. وفي خصوص هذا المورد يجب على المؤمن أن يصدّق بما يصله بالطرق المأمونة، ويستفيد من متنه حسب

ص: ٧٤

الموازن المتعارفة بين أهل اللغة، وحسب المقدور من الأعمال، وبما لا يخالف دليلاً آخر من أدلة الشرع المسلمة. وأحاديث المهدي المنتظر، من هذا القبيل: فإنها من أخبار المستقبل الغيبية، وليست مما للعقل إلى نفيه أو إثباته سبيل، إذ هو أمر خاص، والعقل إنما يحكم في الكليات ويدركها، وليس في الالتزام بما تدل عليه الأحاديث ما يؤدي إلى المحالات العقلية، أو مخالفة للمسلمات العقلية.

بل العقل إنما يذر هذا الأمر في بقعة الإمكان، ما لم يقع على امتناعه برهان، وليس على الله بمستبعد أن يدخر لهذه الأمة المؤمنة المجاهدة شخصاً «مهدياً» يهديهم إلى الفلاح وهو يقول: «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا» (١).

وقد صحت الأحاديث والروايات التي بلغ فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هذا الوعد إلى الأمة، بأن الله سيبعث في آخر الزمان رجلاً من أهل البيت اسمه «المهدي».

فما المانع من تصديقها؟!

وأى دليل عقلي يمنعها؟!

ص: ٧٥

وأما الجزئيات والتفاصيل، فقد أكدنا مراراً على أنها ليست بمثابة «الأصل المذكور» في التواتر والثبوت، وإنما جاءت بها الأخبار الآحاد المتفرقة، ولم تتم بها الحجّة القاطعة. ولو صحّ طريقها وسندها:

فلو عارضها دليل آخر، من نقل مقطوع، أو عقل جازم ولم يمكن تأويلها بما يوافق ذلك، لزم رفضها، وعدم الالتزام بها. لكن ذلك لا يعنى - إطلاقاً - إنكار أصل مسألة المهدي المنتظر، الثابت بالأخبار الكثيرة، والمجمع عليه بين طوائف المسلمين. وقد ذكر العباد في ردّه على بعض منكري المهدي ما نصّه: إن خروج المهدي في آخر الزمان من الأمور الغيبية التي يتوقف التصديق بها على ثبوت النصّ فيها عن رسول اللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ثبتت النصوص في خروج المهدي عن رسول اللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الزمان، وأنّ عيسى بن مريم عليه السلام يصلّي خلفه.



ص: ٧٦

والذين قالوا بثبوتها هم العلماء المحققون وجهابذة النقاد من أهل الحديث. والواجب تصديق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما يُخبر به من أخبار، سواء كانت عن أمور ماضية، أو مستقبلية، أو موجودة غائبة عَنَّا (١)».

وأما إيجابيات مسألة المهدي:

إن فكرة المهدي الموعود، وبالصورة المشتركة بين الأحاديث، لها جوانب إيجابية، تتوافق عليها أدلة العقل والعرف، والتدبير، حتى ولو أغفلها مثل عقل المنكر! بل تصوّرها من السلبيات.

«فانتظار الفرج» الذي هو تعبير شائع عن رفض اليأس، وعن عدم القنوط من الرحمة الإلهية، هو أمر جدّ مهم لمن تحوطه المشاكل ويصبح في مأزق منها، وتكاد تقضى عليه، لولا رجاء رحمة الله!

---

١- الردّ على من أنكر أحاديث المهدي، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، العدد ٤٥، سنة ١٤٠٠ هـ

ص: ٧٧

وقد عدَّ «انتظار الفرّج عبادة» من الأحاديث الواردة بطرق عند الشيعة والسنة، في غير قضية المهدي الموعود. «والمهدي» هو تطبيق عملي وعيني لفكرة «الانتظار» للفرّج عند الشدة، وذلك عندما يعمّ الدنيا الظلم والجور، ويخيّم اليأس على الجميع، ويخمد صوت العدالة، فيكون «المهدي» فرّجاً عاماً، يملأ الدنيا عدلاً، ورحمة، وخيراً. وقد اضطرّ المنكر إلى أن يعترف بهذه الحقيقة، فهو يقول:

شيوخ هذه الفكرة وانتشارها بين المظلومين شيء طبيعي، فهي بؤرة الضوء في ظلام دامس، وواحة الأمل والأمان في دنيا الإنسان المقهور <sup>(١)</sup>.

فإذا كان شيئاً طبيعياً، فهو سنة الله في الخلق.

ولكنه ينسى هذه الحقيقة عندما ينحاز إلى التأكيد على السلبيات، فيقول:

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٨٥

ص: ٧٨

إنّ الاستسلام للظلم، إلى أن يخرج مبعوث إلهي ليزيله يُعتبر عبثاً، وتخديراً للناس، انتظاراً للأمل لن يتحقّق، ودفعاً للشعوب الإسلاميّة إلى أن ترجو الخلاص بطريق يُخالف سنّة الله في الكون [\(١\)](#).

فالذي يظهر لنا في ردّه:

أولاً: إنّ الأمل في نفسه مدعاة لعدم الاستسلام، وإلّا لم يُسمّ أملاً، وليس أمر تحقّقه وعدم تحقّقه بعد ذلك أمراً مؤثراً في كونه أملاً، وفي كونه مانعاً عن اليأس وضدّ تأثيره.

ولذلك قد يكون الأمل خائباً، وقد لا يخيب بل يتحقّق، وإذا كان الأمل بالله، وبوعده بالخلاص على يد المهديّ الموعود، فهل يحقّ لمؤمن أن يقول: إنّه لن يتحقّق؟!!

وإذا قطعنا النظر عن الإيمان بالمهديّ: فمن أين عرف هذا القائل أنّ هذا الأمل لن يتحقّق، حتى يجزم به؟!!

ص: ٧٩

أليس هذا رجماً بالغيب، الذي لا يعترف به؟! وهل هذا منطق البحث العلمي الرصين؟!  
 وثانياً: إن أحاديث المهديّ ليس فيها ما يدلّ أو يشير أدنى إشارة إلى أنّ المسلمين لا نهضة لهم، ولا عزّ، قبل خروج المهديّ.  
 وهذا ما ذكره ناصر الدين الألباني، وأضاف: فإذا وجد في بعض جهلة المسلمين مَنْ يفهم ذلك منها، فطريق معالجة جهله أن يُعلّم ويُفهم، لا أن تردّ الأحاديث الصحيحة بسبب سوء فهمه «(١)».  
 أقول: وهذه النعمة مأخوذة من أحمد أمين «(٢)» ومن تبعه.  
 وقد ردّ عليه العبياد بقوله: خروج المهديّ في آخر الزمان متفق مع سُنّة الله في خلقه، فإنّ سُنّة الله تعالى أن الحقّ فيصراع دائم مع الباطل، والله تعالى يهيئ لهذا الدين في كلّ زمان مَنْ يقوم بنصرته، ولا تخلو الأرض - في أيّ وقت - من قائم لله بحجّته، والمهديّ فردٌ من أمة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم،

١- مجلة التمذّن الإسلامي - الدمشقيّة، العدد ٢٢

٢- ضحى الإسلام، لأحمد أمين المصري، ٣/ ٢٤٤

ص: ٨٠

ينصر الله به دينه في الزمن الذي يخرج فيه الدجال، وينزل فيه عيسى بن مريم عليه السلام من السماء، كما صحت الأخبار بذلك عن النبي الذي «لا ينطق عن الهوى\* إن هُوَ إلَّا وحيُّ يُوحى» (١).

وثالثاً: أين ومتى كان «انتظار المهدي» سبباً للاستسلام؟! وكيف يحقُّ للقائل أن يدعى هذه السليبيّة؟!

وهؤلاء الشيعة، وهم من أشدّ الناس تمسكاً بعقيدة المهدي المنتظر، ويتوقعون ظهوره وخروجه، بفارغ الصبر وبكلّ إلحاح، تصديقاً لإخبار النبي الصادق محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وهم مستهذّبون من أجل عقيدتهم هذه بشتى أنواع التهم والقذف والتسخيف، حتى من قبل بعض إخوانهم، الذين يُشاركونهم في الإسلام.

فبالرغم من التزامهم الأكيد والقوي بانتظار المهدي حتى أصبحت ميزة لهم خاصّة، وكأنّهم وحدهم أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخبر بظهور المهدي ووعده به وأمر بانتظاره

١- الردّ على من أنكر أحاديث المهدي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنورة، العدد ٤٥، السنة ١٢

ص: ٨١

والإلتزام به!

فمع كل ذلك، ها هم الشيعة اليوم، يقفون في الصف الأول في كل الحركات الثورية على الظلمة والمعتدين، وهم يمهدون للمهدي ودولته بكل ما أوتوا من حَوْلٍ وطَوْلٍ، ويُعدُّون ما استطاعوا من قوَّةٍ ومن رباط الخيل، يُرهبون به عدوَّ الله، وأعداءهم الكافرين من اليهود والنصارى وأذناهم من السلفية والعلمانية والبعثية، وأتباع الحكومات المستسلمة اسماً، والمستعمرة فكراً وعملاً. وهم يعتقدون أن ما يقومون به هو «تمهيد» لسلطان المهدي، وزعزعة للثقة عن قلوب الطغاة والظلمة، وهم الراضون لكل أشكال التعنت في الحكم، ما مضى منه وما هو قائم باسم الإسلام، ويرفضون كل تعنت وفساد واعوجاج في العقائد والعمل، ويلتزمون - ما أمكنهم - بتطبيق أحكام الإسلام وتحكيم قوانينه على الأرض. ولقد أصبح الشيعة رمزاً لكل نائر مؤمنٍ متطلِّعٍ إلى الحق والعدل، في كل الأرض الإسلامية، وحتى غير الإسلامية.

ص: ٨٢

وأصبحت الحكومات الجائرة، إسلامية وغيرها، تتهم كل مُطالب بالحرية، ورافض للظلم والجور، بأنه شيعي، أو مرتبط بدولة الشيعة، أو مُتعاطف مع الشيعة، أو يستمد منهم مالاً وسلاحاً، وغير ذلك من التهم، التي لا واقع لها! فإن في المتحرّكين من لا يعترف بالشيعة ولا بدولة الشيعة!

إن هذا الواقع، أدلّ دليل على بُطلان ما يدعيه القائل بسلبية عقيدة المهدي المنتظر، بأنها تؤدي إلى الاستسلام للظلم. وأما فلسفة الانتظار الذي تبنته عليه فكرة «المهدي المنتظر» فقد شرحها واحد من كبار علماء الشيعة الإمامية في القرن الرابع الهجري، وهو علي بن الحسين بن موسى، ابن بابويه، أبو الحسن، القمي (ت ٣٢٩) في مقدمته كتاب «الإمامة والتبصرة من الحيرة» الذي ألفه لمعالجة هذا الأمر بالخصوص، فإنه ذكر علماً خمساً «لانتظار» هي من إيجابيات «المهدي المنتظر» فلنقرأها:

قال:

ولكن الله - جلّ اسمه - جعله أمراً

ص: ٨٣

«منتظراً» في كل حين وحالاً «مرجوة» عند كل أهل عصر:

١- لئلا تفسد بطول أجل يضربه الله - قلوب.

٢- ولا تستبأ - في استعمال سيئه وفاحشه - موعده عقاب.

٣- وليكون كل عامل على أهبة.

٤- ويكون من وراء أعمال الخيرات أمية، ومن وراء أهل الخطايا والسيئات خشية وردعة.

٥- وليدفع الله بعضاً ببعض «(١)».

وقد وفقني الله للعثور على ذلك الكتاب وتحقيقه منذ سنوات، وقد شرحت هذه القطعة من كلامه بما يناسب إirاده هنا، فقلت:

١- الإمامة والتبصرة من الحيرة، لابن بابويه القمي ت ٣٢٩ تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالى، ص ١٤٣ / -١٤٤، نشر مؤسسة

آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت ١٤٠٨ هـ



ص: ٨٤

هذه خمس عللٍ ذكرها المؤلف «للغيبية» وهي أسرار «الانتظار» يمكننا أن نقف لشرحها على صفحات كثيرة، لكننا نشير في هذا المجال إلى مختصر من القول:

الأمر الأول: أشار به إلى «الأمل» الذي تبعثه الغيبية في نفوس المستضعفين، وأن «الانتظار» لا يزرع في قلوبهم:

القسوة، والخمود، واليأس، بل: يخلق في نفوسهم: النشاط، والثبته، والبأس.

لأنهم بالإيمان بالغيبية لا يجهلون المصير، كما يتخيل المبطون، بل هم على موعدٍ إلهي، واثقون من التحرر بقيادة حكيمة مدعومة بالنصر الإلهي.

والأمر الثاني: يُشير به إلى حساب الطواغيت المسيطرين على رقاب الناس، فإن الغيبية تبعث في أعماقهم رُعباً لا يهدأ، لأنهم لا يعلمون

متى يأتي وعد الله بعذابهم؟

«فإنه آتيهم من حيث لا يشعرون».

إن جهلهم بالمصير، يُربكهم، ويجعلهم في ريبٍ مما يقومون به من الظلم والفحش، لأنهم: «يحسبون كلصيحته عليهم».

ص: ٨٥

والأمر الثالث: - وهو أهمّ الأمور-: أنّ الغيبة تجعل الإنسان المؤمن، العامل في سبيل الله، في حالة الإنذار القصوى، دائماً، وعلى استعداد تام، لكي يقوم بدوره في كلّ حين.

يَعُدُّ الأيام، بل الساعات، ليحين الحين، لكي ينطلق نحو الهدف.

إنّه لا بُدَّ أن يهيئ حاله بكامل العُدَّة من الصلاح، والسلاح.

إنّ «الانتظار» على هذا يعنى عملية استنفار مستمّرة لجُند حزب الله، العاملين.

فما أعظم ذلك من حكمة!

والأمر الرابع: أنّ الوعد والوعيد، والتبشير والإنذار، لَمَّا اعتادت النفوس على الاهتمام بهما، والاعتماد عليهما في الحياة، بل إنّ مبنى الناس في إقدامهم أو إحجامهم، على الأمانى والآمال بما يبشّرونهم، أو على أساس الخوف والفرح ممّا يُنذرونهم.

لهذا، فإنّ «الانتظار» يكون لعامل الخير أمتيةً يرجوها

ص: ٨٦

ويأملها، فيستمر على عمل الخير.

ويكون لعامل الشرّ خوفاً كامناً يتبعه، ووحشة تلاحقه، فتردعه عن شرّه، وتكفّه عن أتباع سريرته الشريرة السيئة!

والأمر الخامس: إشارة إلى سُنَّة الحياة، في التنازع على البقاء، وأن تبقى بعض الأمور مجهولة، كي تستمرّ عجلة الحياة في السير، ولا تخمد جمره الوجود عن الإثارة، ولكي يبقى للإنسان الخيار في أن يختار الأفضل.

ولو كانت الحقائق - كلها - واضحة مكشوفة، لما كان في اختيار الحقّ ميزة للمحقّقين، ولم يكن ابتعاد الإنسان عن الشرّ مدعاةً للفرح والسرور.

كما إنّ في ذلك إتماماً للحجّة على المعاندين، ممّن اختاروا طريق الفساد، والظلم، والشرّ، بينما الأختيار إلى جنبهم - أيضاً - يعيشون في هذه الحياة!

ولكن «لولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَادُوا لَهْوًا مُتَصَوِّمًا وَيَبِيعُ وِصْلَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ» (١).

١- الإمامة والتبصرة من الحيرة، بتحقيقنا، المقدّمة، ص ١١٢ /- ١١٤

ص: ٨٧

إنّ «إيجابيات الانتظار» هذه التي ذكرها القمّي في القرن الرابع الهجري، هي مستلهمة من واقع الحياة، وسُنّة الله في خلقه، وهي منطبقة على كلّ حالات «الانتظار» التي كانت من قبل، ومن بعد، إلى عصرنا الحاضر.

وها هم المظلومون في كلّ بُقعة من الأرض، والمؤمنون في الأرض الإسلاميّة، تنطلق جموعهم المصدّقة بالنيبصلى الله عليه وآله وسلم وأخباره بخروج المهديّ ودعوته للتمهيد له، وكلّهم في فوران وتوقع لحكم كلمة الله، يثورون ضدّ الحكومات الجائرة، والحكّام الطغاة الفاسدين من الملوّك، والرؤساء والأمراء والوزراء، وكلّ دجال لئيم، يتكئ على أريكة الحكم والسلطة، بالباطل والزور، مُتقنّاً باسم الإسلام!

والمسلمون - أجمعون - ينتظرون خروج المهديّ الموعود ليحقّق النصر الإلهيّ بتمكين المستضعفين في الأرض، بمَنه وكرمه.

## الفصل السادس: العقل ونقد الحديث

يمكن أن يعتبر العمود الفقري في مناقشات المنكرين لحقيقة المهدى هو مسألة نقد ما جاء فيه من الحديث عقلياً، وخلاصة ذلك: أن اعتماد العلماء إنما هو على منهج نقد الأسانيد، دون المتون، وهذا لا يغنى عن البحث عن المتن مطلقاً، لأنَّ المحدّثين أنفسهم وضعوا قاعدة مهمّة مفادها «صحّة السند لا تقتضي صحّة المتن». ولهذا أكّد بعضهم على لزوم نقد المتن، وذكر مصادر لذلك، وذكر ضوابطه التي أنهارها إلى ١٨ ضابطة.

ص: ٨٩

وركز في النهاية على لزوم اعتماد العقل في نقد المتن، مدعياً إغفالهم له، فقال: إن إغفال الجانب العقلي، والاعتماد على صحة السند- فقط- قد يجرد الإسلام من أعظم ما فيه، وهو عدم مناقضته للعقل السليم والنظر الصحيح.

وقد نقل عن ابن الجوزي قوله: فكل حديث رأيت يخالف المعقول أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره.

ونقل عن أحمد بن حنبل وابن الجوزي قولهما بعدم الاعتماد على أخبار الملاحم، وما أخبر عن أمر مستقبل.

وطبق هذا على «المهدي المنتظر» باعتباره من أخبار الملاحم، ومن أمور المستقبل، وبما وجدته- حسب عقله الوحيد- من مخالفات في أخبار المهدي!

ولا نريد أن ندخل في نقاش الجزئيات، ولكن نذكر بأمر كئيه فقط:

١- إن مصب النقد العقلي لأحاديث المهدي إنما هو ذكر التفاصيل، دون أصل الفكرة، كما تدل عليه جميع الأمثلة التي ناقشها المنكرون!

ص: ٩٠

وقد عرفت في الفصل الرابع أنّ هناك فرقاً واسعاً بين الأصل، والتفاصيل، في أحاديث المهديّ.

٢- وقد ذكرنا أيضاً بأنّ العقل إنّما يدرك أحكاماً وقضايا عامّة وكليّة، ولا دخل له في الأمور والحوادث الخاصّة.

وقضيّة المهديّ، الموعود، ليست إلّا أمراً شخصياً وغيبيّاً مستقبليّاً، فلا مجال لتدخّل العقل فيه، لا إثباتاً ولا نفيّاً.

فإحكام العقل وحكمه في أمره، من قلّة المعرفة بالشؤون العقلية ومدى فعّاليّتها.

كما سبق أن ذكرنا بأنّ ثبوت المهديّ وانتظاره وخروجه لا يخالف قضيّة من قضايا العقل وأحكامه الثابتة، ولا يخالف أصلاً شرعيّاً، ولا فرعاً محقّقاً.

بل هو من الأمور الخارجية، المحكومة عقلاً بالإمكان الخاصّ: فإن اقتضى شيء ثبوته، والالتزام به، ثبت ولزم، وإلّا فلم يقدّم دليل على امتناعه واستحالته، حتى يقال: إنّ مرفوض عقلاً.

ص: ٩١

هذا فى أصل قضية المهدى.

وأما التفاصيل: فلو كان شىء منها معارضاً لأصل عقلى أو شرعى أو حتى فرع شرعى مجمع عليه، فهو مرفوض. وإلا، فإن لم يصحّ سنده لم يجز نسبته إلى الشارع المقدّس، وإنصحّ فهو خبر عادى، مثل سائر الأخبار غير الملزمة علماء ولا عملاً، وإذا لم تضّر، لم يمنع مانع من الالتزام بها، وإن ضرت لزمها حكم الضرر. ثم إن الملاك فى رفض العقل لشيء، أن تتفق العقول - للمجموعة البشرية - على رفضه، لا عقل شخص واحد! فلو أقدم شخص على الحكم على الأحاديث بالبطلان، لمجرد استبعاده الشخصى لها، واعتباره الخاصّ بأنّها لا تُعقل، فهو استبداد بالعقل!

وإن صدق فى دعواه عدم إدراكه لأمر ما من هذا النوع من التفاصيل، فهو معذور، لقصوره. ولكون أمر التفاصيل ليس من أركان الدين ولا ضروراته، فلا يحكم عليه من أجل إنكاره لها بالكفر.



ص: ٩٢

وأما ابن خلدون:

فإنما تعرّض لأحاديث المهديّ بالنقد من جهتين:

الأولى: المناقشاتُ السّندیة، بتضعيف أسانيد ما أورده منها، وقد عرفت أنّه أورد (٢٨) حديثاً فقط، وحكم بصحّته «القليل أو الأقلّ منها». وعلى فرض تضعيفها كلّها، فإنّها لا تمثّل إلّا بعض الأحاديث الواردة في المهديّ، ومن المعلوم أنّ نقد البعض لا يدلّ على ما حكم به من ضعف الكلّ وإبطال أصل القضية!

وقد عرفنا وجه الخلل في مواقف ابن خلدون من أحاديث المهديّ سابقاً.

ولابدّ من الإشارة إلى أهمّ نقطة في هذا المجال وهي: أنّ تبجح أحدٍ بفعل ابن خلدون لا منشأ صحيح له، سوى الهوى.

فإنّ ابن خلدون ليس من أهل هذا الميدان، والحقّ الرجوع في كلّ فنٍّ إلى أربابه - كما يقول السيّد الكتّاني - «(١)».

ص: ٩٣

لأنَّ فَنَّ ابن خلدون وتخصَّصه هو علم التاريخ، دون الحديث الشريف ورجاله، والحديث إنَّما طريقه النقل، والخبراء فيه إنَّما هم المحدِّثون الَّذِينَ يقصدون طلبه، ويتحمَّلون المشاقَّ في سبيل تحصيله، وهم العارفون بقواعده وأصوله.

وقال السيد الصِّدِّيق الغماري: إنَّ ابن خلدون ليس له في هذه الرحاب الواسعة مكان، ولا ضُربَ له بنصيبٍ ولا سهم في هذا الشأن، ولا استوفى منه بمكيال ولا ميزان.

فكيف يُعتمد فيه عليه، ويرجع في تحقيق مسأله إليه؟! «(١)».

وقال الشيخ المحدِّث النِّقَّاد أحمد شاکر في بعض تخريجاته لأحاديث مسند أحمد: ابن خلدون قد قفا ما ليس له به علم، [واللَّه يقول:

«ولا تقفُ ما ليس لك به علم»] واقتحم قُحماً لم يكن من رجالها.

إنَّه تهافتَ في الفصل الذي عقده في مقدِّمته [لذكر

١- إبراز الوهم المكنون، لأحمد الصِّدِّيق الغماري

ص: ٩٤

أحاديث المهديّ [تهافتاً عجيباً، وغلطاً أغلاطاً واضحةً.

إنّ ابن خلدون لم يُحسّن فهم قول المحدثين، ولو أطلع على أقوالهم، وفقهها ما قال شيئاً ممّا قال «(١)».

وقال العباد في ردّه على ابن محمود المقلمد لابن خلدون في نقد أحاديث المهديّ: إنّ ابن خلدون مؤرّخ، وليس من رجال الحديث، فلا يُعتدّ به في التصحيح والتضعيف، وإنّما الاعتماد بذلك بمثل البيهقيّ، والعقيليّ، والخطّابيّ، والذهبيّ، وابن تيميّه، وابن القيم، وغيرهم من أهل الرواية والدراية الذين قالوا بصحّة الكثير من أحاديث المهديّ «(٢)».

فكيف يُركن إلى ابن خلدون في مثل هذا العمل المهزوز علمياً، في تضعيف أحاديث المهديّ؟!

والجهة الثانية التي اعتمدها ابن خلدون في نقده لأحاديث المهديّ، هي: قاعدته الاجتماعية المبتئية على أنّ العصبيّة هي دعامة الانتصار في كلّ دعوة إلى الدين أو المُلْك، ولا تتمّ بدونها دعوة، وهي لا توجد عند المهديّ. فهو يقول في نهاية الفصل الذي عقده لذكر المهديّ:

١- نقله العباد في مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنورة، العدد ٤٥، رقم ٣ من مقال «الردّ على مَنْ كذّب أحاديث المهديّ»

٢- مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، العدد ٤٥

ص: ٩٥

الحقّ الذي ينبغي أن يتقرّر لديك: أنّه لا تتمّ دعوة من الدين والمُلْك إلّا بوجود شوكةٍ وعصبيّةٍ تظهره وتدافع عنه مَنْ يدفعه، حتى يتمّ أمر الله فيه.

وعصبيّة الفاطميّين، بل وقريش أجمع، قد تلاشت من جميع الآفاق، ووُجد أممٌ آخرون قد استعلت عصبيّتهم على عصبيّة قريش إلّا ما بقى بالحجاز في مكّة وينبع بالمدينة من الطالبين من بنى حسن وبنى حسين وبنى جعفر، وهم منتشرون في تلك البلاد، وغالبون عليها، وهم عصاب بدوية متفرّقون في مواطنهم وإماراتهم وآرائهم، يبلغون آلافاً من الكثرة.

فإنصح ظهور هذا المهديّ فلا- وجه لظهور دعوته إلّا بأن يكون منهم، ويؤلف الله بين قلوبهم في اتّباعه، حتى تتمّ له شوكةٍ وعصبيّةٍ وافيةٍ بإظهار كلمته، وحمل الناس عليها.

وأما على غير هذا الوجه، مثل أن يدعو فاطميّ منهم إلى مثل هذا الأمر في أفق من الآفاق، من غير عصبيّة ولا شوكةٍ، إلّا مجرد نسبةٍ في أهل البيت، فلا يتمّ ذلك، ولا

ص: ٩٦

يُمكن! «(١)».

وبهذا المنطق يريد ابن خلدون أن ينفي الأحاديث الصحيحة التي وردت ووعدت بالمهدى المنتظر، ولكنه منطق هزيل أمام النص والواقع:

فأولاً: حصره الأساس للانتصار في عصبيته النسب، أمر لا يوافق المنطق الإسلامى الراض لكل أشكال العصبيات والعنصريات، والداعى إلى الأخوة الإسلامية.

وثانياً: بطلان دعواه بالنسبة إلى الديانات والحركات الديتية التي قامت على الأرض ولا تزال، مما لا تعتمد على العصبية، بل تضادها أحياناً كثيرة:

فهذه ثورة الإسلام التي قام بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه من قومه إلّا القلائل، وأما الأكثرية فكانوا ضده بل هم من أشد الناس عليه، ولكنه غلبهم ودحرهم بإذن الله.

وهذه الثورة الإسلامية في إيران، قادها رجلٌ علوى وهو الإمام الخمينى، من دون أن ينتمى إلى عصبه وشوكه سوى العلقه الربانية التي كانت تربط مقلديه في الفتوى به،

ص: ٩٧

وقد نصره الله على «الشاه» الأعجمى الحسب والنسب، والذي كان يدعو إلى القومية الفارسية بأقوى الأساليب وبشكل منهجي ومدروس، لكنّ الشعب المسلم المؤمن، وقف مع الإمام العلويّ، إلى حدّ الانتصار.

وثالثاً: إنّ المهديّ المنتظر، له ممهّدون، يمهدون له سلطانه، ويهيئون له أموره، وإن لم يكونوا من عصبته، كما دلّت عليه أخبار متفق عليها بين المسلمين، فلا ينحصر وجه ظهوره في أن يخرج في عصبته من الطالبين فقط.

ورابعاً: لو صحّت الأحاديث بخروج المهديّ، فالمتبع هو ما ورد في متونها، وهي تدلّ على «ظهور رجل من أهل البيت يدعو إلى الرشد والهدى، ويحكم كلمة الله على سطح الكرة الأرضية».

وأما أنّه «يخرج في الطالبين» خاصّة، كما يراه ابن خلدون، فليس بحجّة، ولم يتضمّن حديث، ودليله عليه عليل، فلا يجب علينا الالتزام برأيه.

بل هو إن كان مؤمناً بالله والرسول، فالواجب عليه رفع يده عن نظريّته الهزيلة، والتزام ما وردت به الأحاديث الصحيحة.

**الفصل السابع: هل مسألة المهديّ، من العقائد؟**

إنّ بعض شيوخ أهل السُنّة حشروا الاعتقاد بالمهديّ ضمن عقيدة المسلم، فقال من اعترض عليهم: كان ينبغي استبعاده.

لأنّ الشيعة يعتبرونه من العقيدة، لأنّه إمام، والإمام منها.

وإن كان من أشراف الساعة، فكان عليه أن يتذكّر أنّ أحاديثها من أخبار الآحاد التي لا تثبت بها عقيدة «(١)».

نقول: إنّ الدليل الأوّل المذكور لاستبعاد كون أمر المهديّ من العقائد حسب عقيدة أهل السُنّة، جيّد:

ص: ٩٩

فأهل السنّة يرون الإمامة من فروع العمل الواجب على الأمة، لا من أصول الاعتقاد الذي يُبْتَنَى عليه الايمان، والمهديّ على فرض ثبوته وصحّة خبره إنّما هو خليفة، لا أكثر.

ولكن إذا صحّت الأخبار بمعنى المهديّ وتكاثرت إلى حدّ التواتر المفيد للعلم، فهي خارجة عن الآحاد.

وقد عرفت دعوى التواتر من عدّة من أعلام الحديث، فلماذا لا تثبت به العقيدة العلميّة؟!

وإذا لم يتمّ التواتر، لكن صحّت الأخبار، وبرئت أسانيدھا من الغلط والسهو، وفرضنا أنّه لا يدخل مضمونها في العقيدة، فهل يجوز للمسلم أن يرفضه، ويحكم بوضعه وبطلانه؟!

إنّ العلماء قرّروا في مثل هذا أنّه: إذا لم يكن حديث المهديّ من العقائد، فهو ملحق بما يجب الالتزام به لا كمعتقد، بل باعتبار صدور الخبر الصحيح به.

كما قال الشيخ محمّد الخضر حسين: إذا ورد حديث صحيح عن النبيصلى الله عليه وآله وسلم بأنّه يقع في آخر الزمان كذا، حصل



ص: ١٠٠

العلم به ووجب الوقوف عنده، من غير حاجة إلى أن يكثر رواة هذا الحديث حتى يبلغ مبلغ التواتر «(١)». ولا أقل من عدّ هذه الأحاديث مثل أحاديث العمل التي يلتزم بها العلماء والفقهاء وجميع المسلمين باعتبارها صادرة من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حجة معتبرة، ودليلاً شرعياً على مداليلها، فيجب الالتزام بها على مَنْ يعتقد بالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم نبياً. أما ردّها ونبذها وتسفيه الملتزم بها، فهذا ما لم يلتزم به مسلم لا قديماً ولا حديثاً، إلّا من قبل هذه الشذمة ابن خلدون ومن لفّ لفّه، بأدلة واهية.

---

١- نظرة في أحاديث المهدي، في مجلّة التمدّن الإسلامي - الدمشقيّة

ص: ١٠١

**الفصل الثامن: مسائل هامّة**

١- مسألة وضع الحديث:

حاول البعض جعل أحاديث المهديّ من موضوعات الشيعة ونقل عمّن سمّاهم «مؤرّخي الحركة الفكرية في العالم الإسلامي» (١) قولهم:

إنّ الوضع في الحديث بدأ بشكلٍ متعمّد لخدمة أغراض سياسيّة أيام

١- من هم هؤلاء مجهولو الهوية؟! والحسب؟! والنسب؟! الذين تعلّموا على أيدي ماسينيون اليهودي، وجولد زيهر، وفان فلوتن، وغيرهم من صنائع الصهيونية والصليبيّة الحاقدة على الإسلام والمسلمين، من أمثال أحمد أمين، وطه حسين، وقاسم أمين، وجرجي زيدان، ذبول الغرب وأبواقه!!

ص: ١٠٢

الفتنة بين عليّ ومعاوية، كما استغلّ الوضع لخدمة أغراض واتجاهات ومناهج اعتقادية. وإنّ بداية الوضع في الحديث كانت على أيدي الشيعة الذين وضعوا أحاديث كثيرة تفضّل عليّاً وآل البيت على غيرهم من الصحابة. والحماس لآل البيت كلمة حقّ أريد بها باطل، فقد تسترّ بها أعداد كبيرة من الزنادقة، وضعيفي الدين، والموتورين من الشعوب التي ذهبت دولها، تطلّعاً إلى هدم الإسلام، وإضعاف السلطة العربية <sup>(١)</sup>. وهذه المسألة ليست من البساطة بحيث يُكتفى في تأصيلها، والبتّ فيها، بهذه الكلمات المنقولة عن مجهولين ولو بعنوان «مؤرّخي الحركة الفكرية...» ولو أنّها دخلت

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٦٨-٩

ص: ١٠٣

في عقول من ليس من أهل هذا الشأن، فإنّ تناقلها لا يخرجها عن الدعوى المحتاجة إلى البيّنة والبرهان! ويمكن مناقشتها توّاً من خلال هذه الكلمات المنقولة نفسها، فإذا كانت الأغراض السياسيّة هي وراء وضع الحديث، واستغلّ الوضع لخدمة أغراض واتّجاهات ومناهج اعتقاديّة.

فلماذا لا يكون الاتّجاه المخالف للشيعة هو الذي بدأ بالوضع؟!

وإذا كان الحماس لآل البيت كلمة حقّ أريد بها باطل، فلماذا لا يكون الحماس للصحابة كلمة حقّ أريد بها باطل؟!

ولماذا لا تكون أعداد كبيرة من الزنادقة وضعيفي الدين والموتورين من الشعوب التي ذهبت دولها، وضعوا الأحاديث في فضائل الصحابة، تطلّعاً إلى هدم الإسلام، ليتقرّبوا بذلك إلى الخلفاء الولاة، ليمكّنوا من القضاء على هذا الدين بقتل الأتقياء والوعاظ الذين كانوا يحاربون الانحراف عن الدين القويم، وخاصّة العلماء من أهل بيت النبيّ وصحابته الأبرار؟!

ص: ١٠٤

والدليل على ذلك، أن هؤلاء الأتقياء، وعلماء أهل البيت والصحابة كانوا هم الضحايا والمطاردين طيلة حكم الخلفاء في القرن الأول. حتى أبعد من أبعد، ونفى من نفى، وحبس من حبس، وقتل من قتل، حرباً، أو صبراً!

ولماذا لا يُنسبُ وضع الحديد إلى قريش، التي أسلمت رغماً على أنفها، وخاصية مسلمة الفتح، الذين لم ينفكوا عن حرب الإسلام حتى آخر لحظة من استسلامهم، ولما توفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يألوا جهداً في زعزعة كيان الإسلام بإبعاد أهل البيت، والصحابة الكرام، وإيذائهم وحبسهم.

فلماذا لا- يُنسب إليهم وضع الحديد بهدف هدم كيان الإسلام، الذي أفقدهم عزهم وكرامتهم الجاهلية، فلما لم يجدوا بُدّاً من الاستسلام أخذوا في التخريب السري، والتسلل إلى مناطق النفوذ والسلطة من خلال الترفل إلى الحكام والسير في ركبهم؟! ولماذا يخصّ الوضع بالأمم الأخرى الذين دخلوا الإسلام فقط؟! وإذا صحّ القول بأن الشعوب الأخرى- وليس الشعب

ص: ١٠٥

العربي- هم الذين قاموا بالوضع للحديث، لأنّ الإسلام أفقدهم عزهم ودولتهم، فلماذا يخصّ الوضع بإيران القديمة، دون الروم، واليهود، والنصارى الموجودين في الشام وفلسطين وبلاد الروم المغلوبة كذلك؟! ثم إنّ إيران القديمة التي يؤكّد على نسبة الوضع إليها، لم تكن- حين الوضع للأحاديث- في القرون الأولى شيعية، بل كانت كلّها من أهل السنّة، فعلى ذلك الأساس، هل يُحكم بوضع ما نقلوه من أحاديث فضائل الصحابة؟! بينما البلاد العربية كانت مليئة بالشيعة، وخاصة المدن الكبرى! بل كانت إيران في زمن الفتنة وما بعدها إلى قرون سبعة «سنيّة» المذهب، ولم يدخل التشيع إلى إيران بشكل رسمي إلّا بعد القرن السابع.

بينما كان التشيع منتشرًا بين العرب وفي البلاد العربية منذ القرون الأولى! فإلى متى يبقى كُتاب أهل السنّة على هذا «التلّ» من المزاعم الكاذبة

ص: ١٠٦

يتناقلونها من دون خجل! ولا يُحاولون النزوح عنها رغم «غروب شمس» الاتهامات والعصبيّة والدّجل؟! وإلى متى يقصع كلّ كاتب بجرّة من سبقه، من دون تأمل في المنقولات وأبعادها؟! وإلّا، فمن الواضح الذي يعترف به كلّ حرّ: أنّ في روايات المهديّ، وبطرق أهل السنّة، لا الشيعة، ما رواه كعب الأحبار «اليهودي الذي انبهر بعلمه الكثيرون .. فقد استغلّ ثقة الرواة فيه، وجعل من مسألة المهديّ معرضاً لمفاخر اليهود» (١).

مع أنّ كعباً ليس محسوباً على الشيعة، إطلاقاً، بل هو من الموثوق بهم عند أهل السنّة، اعتمدوا عليه، وملاؤوا كتبهم من مروياته، وفيها الكثير من الإسرائيليات المكذوبة على الله ورسوله.

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٩٥

ص: ١٠٧

فلماذا لا- يُشير وجود هذا اليهودي المحترف، وأخباره في كتب أهل السُّنَّة، أن يكون لليهود، بواسطة كعب هذا، تأثير على الفكر السُّنِّي؟!

ولكنهم يصرون على أن الفكر الشيعي قد تأثر باليهودي من خلال عبد الله بن سبأ اليهودي الآخر المحسوب على الشيعة. مع أن الشيعة يتبرأون من ابن سبأ، وتروى كتب التاريخ والرجال أن الإمام علياً عليه السلام قتله وأحرقه بالنار، وهو من المنبوذين الملعونين عندهم، ولا تعتمد له رواية في كتبهم.

أما كعب فيتمتع بكل ثقة واحترام عند علماء أهل السُّنَّة! يمجّدون به ويعلمه، ويتناقلون خرافاته الإسرائيلية.

فهل هذا منطق العدالة؟!

أو هل هذا عدالة الكتاب والقلم؟!

وهل هو موضوع قابل للإلقاء في محاضرة علمية رصينة؟!



ص: ١٠٨

ثم إن لنا حديثاً آخر في موضوع «وضع الحديث» ونسبته إلى الشيعة، ذكرناه مفصلاً في كتابنا «تدوين السنة الشريفة» (١) فلا نعيده حذراً من الإطالة.

وأما رأى علماء السنة في اتهام الشيعة بوضع أحاديث المهدي، فقد قال الشيخ محمد الخضر حسين:

يقول بعض المنكرين لأحاديث المهدي جملة: إن هذه الأحاديث من وضع الشيعة، لا محالة.

ويُردّ هذا: بأن هذه الأحاديث مروية بأسانيدها ومنها ما تقصينا رجال سنده فوجدناهم عُرفوا بالعدالة والضبط، ولم يتهمه أحد من رجال التعديل والتجريح بتشيع مع شهرة تقدمهم للرجال (٢).

وقد ردّ العبّاد هذه المزعومة، فقال:

ما قالوه من أن فكرة المهدي نبتت من عقائد الشيعة وكانوا هم البادئين باختراعها، وأنهم استغلّوا أفكار الجمهور ... وضعوا الأحاديث يروونها عن رسول

١- انظر: تدوين السنة الشريفة، ص ٤٩٧- / ٥٠٤

٢- نظرة في أحاديث المهدي، مجلة التمدن الإسلامي - الدمشقية

ص: ١٠٩

اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ وَأَحْكَمُوا أَسَانِيدَهَا، وَأَذَاعُوهَا مِنْ طَرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ وَصَدَّقَهَا الْجُمْهُورُ الطَّيِّبُ لِبَسَاطَتِهِ! فَقَالَ الْعِبَادُ: هَذَا الْقَوْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى تَنْقِيصِ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْعِيَةُ السُّنَّةِ وَنَقْلَهُ الْآثَارِ، وَالنَّيْلُ مِنْهُمْ وَوَصْفُ أَفْكَارِهِمْ بِالسَّدَاجَةِ، وَأَنْتَهُمْ يَصَدِّقُونَ بِالْمَوْضُوعَاتِ لِبَسَاطَتِهِمْ.

وَلَا شَكَّ أَنْهُ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْخَطُورَةِ «(١)».

٢- مسألة الوحدة، ورواية الحديث:

مَعَ أَنَّ الْإِلْتِمَامَ بِالْمَهْدِيِّ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَتَوَفَّرَةِ، هُوَ دَاعِيَةٌ قَوِيَّةٌ لَجَمْعِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْمَفْرُقِينَ لِلْكَلِمَةِ يَحَاوِلُونَ نَفْيَهُ، مَعَ أَنَّهُمْ يَتَظَاهَرُونَ بِحُبِّ الْوَحْدَةِ وَالْإِتِّحَادِ.

وَالشَّيْعَةُ، بِمَا أَنَّهُمْ يَلْتَزِمُونَ بِإِمَامَةِ الْمَهْدِيِّ الْمَتَنَتِزِعًا لِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُمْ يَحْرِصُونَ وَبِكُلِّ مَا وَسَعَهُمْ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى هَذِهِ الْفِكْرَةِ وَتَعْمِيمِهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ.

ص: ١١٠

كما أنهم يحاولون دائماً تألف فرق المسلمين بشتى الطرق حتى أن فقهاءهم يستندون في مجال أحكام الفقه والشريعة إلى أخبار العامة وصحاح أهل السنة، وهذا ديدنهم قديماً وحديثاً.

وبدلاً من أن يكون مثل هذا محلاً للإعجاب، فقد أصبح مثاراً لغضب بعض الكتاب من هُواه التفرقة، فقال متهجماً على الشيعة: «إن في دراسات المعاصرين من الشيعة الإمامية استدلالهم بأحاديث ثابتة فيصحاح أهل السنة...، ولكنها يوتى بها لإقناعنا نحن، أو لمجرد الاستئناس، ويسمونها «مما روته العامة» بينما استنباط الحكم يكون من أحاديثهم لأنها منقولة عن الأئمة المعصومين.

بينما نجد أهل السنة حريصين على وحدة الأمة وجمع كلمتها، فلا يصمون أحداً بالفسق أو الكفر...» (١).

ولكن: إذا كان الشيعة يذكرون أحاديث العامة، ولو للاستئناس والإقناع، فإنهم يحاولون تألف العامة بهذا

١- تراثنا وموازن النقد ص ١٦٩- / ١٧٠

ص: ١١١

القدر.

أمّا أهل السُّنَّة فهل يذكرون أحاديث الشيعة، ولو بنفس الغرض؟! أو إنَّهم يتغافلون عن آراء الشيعة في الفقه والأحكام، ويهملون أحاديث أهل البيت وفقههم مطلقاً؟!!

وإذا كان الشيعة يستدلُّون على الأحكام برواياتهم عن المعصومين، فذلك لأنَّهم يرون حججهم هذه الروايات باعتبارها سنَّة مأخوذة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصح الطرق وأسلمها.

أفي هذا عيبٌ وإشكال، حتى يطرح بهذا الشكل، المريب؟!!

أم إنَّ الإشكال في مراجعة الشيعة لأحاديث العامة، والاستناد إليها، للاحتجاج بها على مخالفيهم، ليقنعوهم، أو يتأكَّدوا بدلالاتها على ما وصلوا إليه؟!!

وليس هذا عمل الشيعة المعاصرين فحسب، بل قدماء الشيعة قاموا بهذا العمل أيضاً، في كتب الفقه المقارن الذي سبقوا إلى إبداعه، والتأليف فيه؟!!

فأى الفريقين يبدو أحرص على الوحدة وجمع

ص: ١١٢

الكلمة؟!

وأما أن أهل السنة يعتمدون على الرواة من الفرق الأخرى، فإن الشيعة كذلك يعتمدون على الرواة من الفرق المخالفة، والشرط الأساسي في الراوى عندهم «الوثاقة والسداد».

فإذا كان الراوى «ثقة» وكان «سديد الحديث» قبلت روايته.

وكم من راوٍ من العامة، مذكور في رجال الحديث عند الشيعة ومصرح بوثاقته والاعتماد عليه؟! وحتى من مشاهيرهم وقضاتهم: كحفص بن غياث.

وكذا تجد في كتب الشيعة الرواية عن كبار العامة: كابن جريج، وسفيان، ومالك، والزهرى، وغيرهم من أعلام الحديث عند أهل السنة.

ثم قوله: إن أهل السنة لا يسمون أحداً بالفسق والكفر.

هل هو صحيح على إطلاقه؟!

ولو كان أحد يلتزم به عملياً، لكان أمراً جيداً نُكبره

ص: ١١٣

عليه، إلاً أن الظاهر عدم اطلاع القائل على ما يُصدره قضاء أهل السُّنَّة - بين الحين والآخر - من الفتاوى الظالمة ضدَّ الشيعة، بالتكفير وإهدار الدماء والأعراض، وأحدثها: فتوى ابن جبرين الوهابي السعودي، عضو مجلس الإفتاء بالمملكة السعودية في الرياض، التي لم يجفَّ حَبْرُها، بعدُ.

فأين القائل - وهو من أهل المغرب - مما يجري في مشرق أرض العرب؟!

ومقالة الكاتب المغربي «تراثنا وموازن النقد» التي طبعها في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، العدد العاشر، سنة ١٩٩٣ نوع آخر من التفسيق، والاعتداء على كرامة الشيعة، لما تحتويه من الاتِّهَامات بوضع الحديث، وتشويه السمعة بالتزام السخافات.

فهل هذا نموذج من الحرص على وحدة الأمة وجمع كلمتها؟!

وموضوع نقده: «المهدي المنتظر»:

فبدلاً من أن يُتخذ أداةً للقاء والألفة وجمع الكلمة، بعد

ص: ١١٤

أن أجمعت الفرق الإسلامية كلها على روايته، وقبوله وتصحيح أخباره، ليكون نقطة تجتمع عندها الكلمة، وتتفق عليها الآراء، وتتحطم عليصخرتها كل النزاعات والخلافات!

بدلاً من كل ذلك، يحاول الكاتب بكل الأساليب في رده، وتشويه صورته، وتنفير الناس عنه.

وبدلاً من أن يؤكد على النقاط الإيجابية فيه، فهو يركز على سلبياته، وجزئياته المختلف فيها.

ويتغافل عن أصلها الثابت، المسلم، المتفق عليه.

وقبل ذلك، هل إثارة قضية المهدي المنتظر، في هذا الوقت بالذات، وفي خضم الأزمات التي تحيط بالأمّة الإسلامية - وأُمَّة العرب

بالأخص - فيها دلالة على حرص على الوحدة وجمع الكلمة؟!!

٣- الغيبة عند الشيعة:

ومما أثاروه ضد أمر المهدي وتفرقه أمر المسلمين في الالتزام به وتخطئه أحاديثه: إن فكرة الغيبة والعودة عند

ص: ١١٥

الشيعة، فكرة مشتركة بين اليهود والنصارى وتأثر التفكير الشيعي بهذين المصدرين غير مستبعد! لانضواء كثيرين من غير العرب وأصحاب الأديان والحضارات السابقة، تحت لواء التشيع ليثأروا لأنفسهم من سلطة الحاكم العربى تحت ستار الغيرة على حقوق آل البيت، وفي مقدمه هؤلاء عبد الله بن سبأ (١).

إن وجود أمور مشتركة- بين الأديان السماوية- أمر لا يمكن إنكاره للباحثين والعلماء.

وأما نسبة تأثر التفكير فى مذهب من مذهب آخر، فأمر يحتاج إلى دليل جازم، وليس مجرد وجود الفكرة عند المذهبين كافياً للحكم بالتأثير والتأثر.

فهل يحق لأحد أن يقول: إن المذهب السننى الملتزم التكتف فى الصلاة، مأخوذ من فعل المجوس مثلاً، لأن المجوس يفعلون ذلك فى عبادتهم أو أمام كبرائهم؟!

أو قولهم: «آمين» بعد سورة الحمد فى الصلاة مأخوذ من النصارى واليهود، لأنهم يقولون ذلك بعد قراءتهم



ص: ١١٦

للأدعية؟!!

أو يقول: إن التفكير السبئي متأثر بالدين اليهودي والمسيحي، لأن كثيرين من أصحاب هذه الديانتين من أهل الحضارات السابقة كالروم والأقباط قد انضوا تحت لواء التسنن، ليثأروا لأنفسهم من سلطة الدين الإسلامي، تحت ستار الغيرة للصحابة ولعثمان الخليفة المقتول؟!!

وقد كان لكثير منهم نفوذ كبير وتسلل عميق في البلاط الاموي وفي مقدمه هؤلاء كعب الأخبار اليهودي! إن مثل هذه الأحكام الاعتبارية، لا تصدر ممن يعرف طرق النقد، ويتحاكم إلى الإنصاف، ويريد أن يبنى على أسس العقل والمنطق، ويزن الأحاديث والنقول بموازين النقد العقلي!

فكيف يتقبل المسلم مثل هذه الترهات، ويبني عليها في بحث يريد أن يكون «علمياً ورضيماً»؟! ولو راجع واحداً من كتب الشيعة التي ألفت في موضوع «الغيبه» و «الرجعه» لعرف أن الشيعة لم يعتمدوا في التزامهم بذلك، لا على اليهود، ولا النصارى، ولا كعب

ص: ١١٧

الأخبار، ولا عبد الله بن سبأ.

وإنما استندوا فيها إلى أخبار وسنن وروايات، موصولة الأسانيد إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت، ووافقهم على كثير منها أهل السنة أنفسهم.

وبحثوا عنها سنداً، وامتناً، وعقلاً، فلم يجدوا ما يعارضها من كتاب كريم، أو سنة ثابتة، أو عقل، أو عرف.

فلم يكن التزامهم بها إلّا مثل التزام المسلمين بما ورد في أحاديثهم من أخبار المستقبل، لا أكثر ولا أقل!

كما يلتزم أهل السنة بأخبار الدجال، ونزول عيسى، وبالمهدي المنتظر.

فلماذا لا يتهم الفكر السنّي بأنه تأثر في هذه الالتزامات باليهود الذين ينتظرون مخلصاً، أو بالنصارى الذين ينتظرون عودة المسيح؟!

فهل يحقّ لأحد أن يعترض عليهم في ذلك، وينسبهم - بمجرد عدم موافقته لهم - إلى أتباع اليهودية والنصرانية؟!

وكذلك نسبة الاعتقاد بالمهدي إلى المجوسية، لوجود غائب عندهم، كما نقله بعض المؤرخين لملوكهم قبل

ص: ١١٨

الإسلام، واعتمده القاضى عبد الجبار المعتزلى.

مع قطع النظر عن وجه اعتماد المسلم على إخبار المؤرخين من الامم السابقة، وبالخصوص ممن يشكك في أخبار المؤرخين المسلمين، ورواه الحديث- لمجرد كونهم من شيعة أهل البيت- لكنه يحتج بأخبار مؤرخين من اليهود والنصارى والمجوس، ويرتب على ذلك اتهام طائفة كبيرة من المسلمين، باليهودية والنصرانية والمجوسية؟

إن في الالتزام بحجية أقوال المؤرخين من الأديان السابقة هو عين التبعية لهم، والالتزام بمبادئهم؟!!

لكن الشيعة إنما تلتزم بما تلتزم من الاعتقاد بالمهدى استناداً إلى أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والسنة الصحيحة المتواترة المنقولة في كتب الحديث من الصحاح والجوامع والمسانيد والمصنفات والمعاجم التي ألفها أئمة المسلمين من الشيعة وأهل السنة.

فمن هو أولى بالنقد؟

الشيعة الذين يعتقدون بدلالات أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟

ص: ١١٩

أو السلفية والوهابية التي تعتمد على مؤرخى اليهود والنصارى والمجوس، وتتهم الشيعة على أساس منقولات أولئك؟ ولا بُد من أن يعرف المسلم المنصف: أنّ الذين يسعون فى نسبة عقيدة المهدي المنتظر، إلى اليهود تارة، وإلى النصارى أخرى، وإلى المجوس ثالثة، إنّما هم الذين يريدون أن يشكّوا فيصدق أخبار النبي محمّد صلى الله عليه وآله وسلم بمجىء المهدي، فى إطار تشكيكهم بأصل نبوة النبي وعلمه بأخبار المستقبل، وإنّما هم يتخذون من الهجوم على الشيعة وعقيدتهم بالمهدي وسيلة إلى ذلك التشكيك وطريقاً للتعبير عنه.

وهذا ليس غريباً على هؤلاء، إذ كان أسلافهم من المشركين فى أرض الحجاز، قد نسبوا ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الوحي المبين، إلى الأديان الأولى، فقالوا فى القرآن:  
«أساطير الأولين اكتتبها، فهى تُملى عليه بكرة وأصيلاً» (١).

ص: ١٢٠

وقالوا عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «... إنّما يعلمه بشر» (١).

ولقد ردّ الله تعالى عليهم تلك المفتريات، والنسب الباطلة بقوله لرسوله الكريم: «أنظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً» في الموضع الأوّل.

وقال تعالى: «لسان الذي يلحدون إليه أعجمي، وهذا لسان عربي مبين» في الموضع الثاني.

ونحن نقول لهؤلاء الذين هم كالأنعام بل هم أضلّ: إنّ ما تنسبون إليه أمر المهديّ المنتظر - من تاريخ اليهود والنصارى والمجوس - إنّما جاءت إلى المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من طريق موثوقة، ولسان عربي مبين، وما تلحدون إليها من اللغات إنّما هي أعجميّة مترجمة.

فكيف تدعون الإسلام، والإيمان بسنّة النبي محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تضعون أقدامكم مواضع أسلافكم المشركين، وتعملون عملهم في الإلحاد في كلام الرسول، وما جاء به؟

وكذلك تتبعون مقالات المستشرقين من اليهود والنصارى والمجوس وأذئابهم، من أمثال جولد زيهر،

ص: ١٢١

وفان فلوتن، وأحمد أمين المصرى، تركزونها، وتبجحون بها، وتعتبرونها علماً، وحجة ضد ما ثبت من طرق السنة الصحيحة الثابتة والمنقولة عن نبي الإسلام وأئمة الكرام وعلمائه الأعلام.

فانظروا: أى الفريقين أحق بالأمن، والإيمان، فى الدنيا والآخرة؟!!

وأما لماذا تلتزم الشيعة بغيبة الإمام المهدي المنتظر:

فلو زاول الباحث روح الانصاف فى نفسه وحكم عقله ووجدانه، وأراد أن يتعرف على حقائق عقيدة الشيعة فى المهدي المنتظر وغيبته، من خلال أوثق المصادر والقناعات والأدلة التى يعتمدها المسلمون عامة والشيعة خاصة، فلا بد أن يقرأهم ويسمع منهم وينظر إلى القضايا بعين غير السخط والكراهية، وبنفس وروح غير حب الفرقة والبغض، لا بالنفس الحاقدة، وروح الاتهام، كما يفعله السلفية المغرضون، فى مواقفهم تجاه المسلمين - الذين لا يوافقونهم - حيث يتهمونهم بالشرك والكفر وو ... كل ذلك بدعوى «الاصلاح» والتوحيد، وبعنوان:

ص: ١٢٢

الدعوة الإسلامية، والإرشاد والهداية.

مع أن الله تعالى يقول: «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة».

فهم لا يسمحون لأحد أن يتكلم بحجته ودليله وقوله، بدعوى أنه جدال، مع أن الله أمر بالجدال فقال: «جادلهم بالتي هي أحسن».

ولكنهم يعلمون أن أبسط الناس من عامة المسلمين يغلبهم لو جادلهم، ويقوى عليهم بالحجة القاطعة لو ناقشهم.

ولقد رأيت موقفاً عظيماً في روضة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عند المقصورة الشريفة دل على قوة ما عليه أهل الإسلام من

المعرفة بالحديث والاحتجاج به، على السلفية الوهابية.

حيث أن بدوياً جلفاً كان متكناً بظهره على شباك القبر النبوي الشريف، يمنع المسلمين من التقرب إليه، مع شوقهم إلى النظر إلى

داخل المقصورة، يمدون القلوب مع الأعناق، والأرواح مع الأبصار، ليستشرفوا إلى داخل الشباك، ويتشرفوا بنظرة إلى قبر الحبيب

المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وكلهم

ص: ١٢٣

طموح وآمال وأشواق، وقد طووا الأميال البعيدة، بكلّ الجهود المبذولة، لينالوا هذا الشرف العظيم، وليكملوا العدة، بعد التوفيق للحجّ الكريم، بزيارة المرقد الشريف!

لكن البدويّ الأرعن كان يمنعهم، وينادي: «كفر، شرك» ويكرّرها، بلسانه البذيّ، ووجهه المشنوء، المحروق كأنه حطب جهنّم! وفي هذه الأجواء المليئة، بهيبه المقام، وحرارة الأشواق وانحباس الأنفاس في صدور الناس، والبدويّ يرطن بسبابه للمسلمين، مخالفاً بذلك قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «سباب المسلم فسوق».

فإذا برجل طويل القامة، بهيّ الطلعة، جميل الهندام، وهو واقف في وسط الحجاج والزائرين، زمجر بأعليصوته بعبارة فصيحّة وعربيّة طليقة - فيها لهجة تركية جميلة - فنادى: «الأعمال بالتيت وإنما لكلّ امرئ ما نوى».

وكان هذا الكلام كأنه صاعقة صبّت على ذلك البدويّ، فألقم حجراً، وانكفاً وتحجّماً صغراً، وذلاً وانزويصعراً. فيا سبحان الله! وبارك الله في المسلمين حبّ العلم، وحبّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسنته.



ص: ١٢٤

فإتماماً للحجة على المدّعين للكتابة الذين يُحاولون أن يقلبوا الحقائق، وهم يظهرون الأكاذيب بصورة أنها هي «العقائد الشيعية» ويتخذونها أصولاً ثابتة يبنون عليها نتائج كتاباتهم المزيّفة.

وكذلك تعريفاً لعقائد الشيعة، للذين يحبّون الاطلاع عليها ومعرفتها نقول:

إنّ المسلمين الشيعة ملتزمون بأصل الإمامة كأمر واجب ديني، قام على وجوبه دليل العقل، وقد استوفوا الأدلة عليه في كتب الإمامة، التي تبلغ عندهم العشرات.

وقد أثبتوا: أنّ من أهمّ الواجبات الإلهية هي نصب الإمام وتعيينه من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبوحى من الله تعالى، وأنّ هذا الواجب لطف من الله تعالى على العباد ليتمكنهم من أداء الطاعات، وبيّدهم من ارتكاب القبائح والمعاصي، بإرشاد الإمام وهو خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان إرساله أيضاً لطفاً من الله تعالى على الأمة، وواجباً لا يمكن خلوه الدنيا منه. وقد قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بإبلاغ هذه المهمة العظيمة وأدائها وأكّدت النصوص الشريفة هذا المهم العظيم، في

ص: ١٢٥

مواقف عديدة وتاريخية مهمة، منذ أيام البعثة الأولى، وحتى أيام الهجرة والوداع الأخير عند الوفاء. ولو جمعنا نصوص السنة الشريفة المسندة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثابتة بالتواتر والاجماع والشهرة المعلومة، لتألف من مجموعها «برهان قاطع» على المطلوب.

فالأحاديث النبوية الصحيحة المتفق عليها بين علماء المسلمين كافة، والمجمع عليها منهم، وردت بنصوص عديدة ودلت على لزوم «إمام» يعرفه المسلم حتى يموت على الفطرة، وإن لم يعرفه، ولم يعتقد به إماماً، فميتته جاهلية.

منها قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه فمات ميتة جاهلية».

رواه مسلم في صحيحه (١٠٧/٨) ونقل عن الجمع بين الصحيحين للحميدي وانظر شرح النووي لمسلم (٢٤٠/١٣) والقاضي عبد الجبار في المغنى (١١٦/١/٢٠) وشرح المقاصد (٢٧٥/٢) والجواهر المضية للملا علي القاري الحنفى (٥٠٩/٢).

ص: ١٢٦

ومنها قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية».

رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (نقله في كنز العمال) وأحمد في مسنده (٩٦ / ٤) والدارقطني في علله (٦٣ / ٧) وحلية الأولياء لأبي نعيم (٢٢٤ / ٣) وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١٥٥ / ٩) ومجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي (٢١٨ / ٥) وعن الطبراني في كنز العمال (١٠٣ / ١) رقم ٤٦٤.

ومنها قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية».

رواه ابن حبان في صحيحه كما في الاحسان (رقم ٤٤) لاحظ (٤٩ / ٧) وبلغظ «ليس عليه إمام» في زوائد البزار (١٤٤ / ١) و (١٤٣ / ٢) وكشف الأستار (٢٥٢ / ٢) ح ١٦٣٥ ومستدرک الحاكم (٧٧ / ١ و ١١٧) ومجمع الزوائد للهيثمي (٢٢٣ / ٥) والمعجم الكبير للطبراني (٣٥٠ / ١٠).

ومنها قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليست عليه طاعة - أو لا طاعة عليه - مات ميتة جاهلية».

ص: ١٢٧

رواه علي بن الجعد الجوهري في مسنده (٨٥٠ / ٢) رقم ٢٣٧٥، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٨ / ١٥) رقم ١٩٠٤٧، ومسند أحمد (٢ / ٤٤٦) والأموال لابن زنجويه (١ / ٨٢) والمعجم الكبير للطبراني (١٩ / ٣٨٨) والكمال لابن عدى (٥ / ١٨٦٩) ومجمع الزوائد للهيثمي (٥ / ٢٢٣) والمطالب العالية لابن حجر الحافظ (٢ / ٢٢٨) رقم ٢٠٨٨ وكنز العمال (٦ / ٦٥) رقم ١٤٨٦١ عن ابن أبي شيبة، وابن حنبل، والطبراني، وسعيد بن منصور.

وبالفاظ ونصوص أخرى، قريبة من هذا المدلول.

فلا- بُدِّ لأُمِّيَّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم من حين وفاته إلى يوم القيامة من وجود إمام في كلِّ عصر وزمان، يعتنقون إمامته، ويطيعونه وينقادون لحكمه وأمره ونهيه، وإلّا، فقد صرّح النبي بأنهم لا- يموتون على ملّة الإسلام، فهذه النصوص تدلّ على لزوم الاعتقاد بوجود إمام لكلِّ عصر.

وهناك روايات حدّدت الأئمّة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعد وفاته إلى يوم القيامة ب «إثني عشر» خليفة.

ففي حديث جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال

ص: ١٢٨

أبى: أنه قال: «كلهم من قريش».

رواه البخارى فى الصحيح (١٦٨ / ٤) طبع عام ١٣٥١ - كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

ورواه مسلم فى صحيحه (ح ٦ ص ٣ من المجلد ٣) طبع ١٣٣٤ و (١١٩ / ٢) دار الفكر ١٣٩٨ كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة فى قريش عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة» قال: ثمّ تكلم بكلامٍ خفى علىّ، فقلت لأبى: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش»، وشرح النووى (١٢ / ٢٠١).

ومن ألفاظه التى رواها مسلم، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

ورواه الترمذى فى الجامع الصحيح (٤٥ / ٢) طبع دهلى ١٣٤٢ باب ما جاء من الخلفاء، بلفظ البخارى.

ثمّ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه أبو داود السجستاني فى صحيح سنن المصطفى

ص: ١٢٩

(٢٠٧ / ٢) طبع ١٣٤٨ والحاكم النيسابورى فى المستدرک على الصحیحین (٣ / ٦١٨) بألفاظ قریبة. وروى عن ابن مسعود بلفظ: «یکون لهذه الأمة اثنا عشر قیماً لا یضربهم من خذلهم کلهم من قریش». أخرجه الطبرانی فى الکبیر كما فى منتخب کنز العمال بهامش مسند أحمد (٥ / ٣١٢) و (٥ / ٩ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٧). فهذه النصوص، تتفق على معنى واحد، وهى أن الخلفاء من بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنذ وفاته وحتى يوم القيامة، لا يتجاوزون فى أئمة الاثنى عشر إماماً، وأنهم لا بد أن يكونوا من قریش. إضافة إلى نصوص متواترة حصرت الخلافة عنه فى أشخاص من عترته أهل بيته. حيث قال فى حديث الثقلين - المتواتر بين جميع المسلمين بلا- نقاش سنداً، ومثته قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: «إنى مخلف فىكم الثقلين كتاب الله، وعترتى أهل بيتى». فمن مجموع هذه الأحاديث الترم الشيعه.

ص: ١٣٠

بأن الأئمة اثنا عشر، وبأن في كل عصر لا بُد من إمام خليفته لرسول اللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يخلو الزمان من إمام قائم لله بحجّة.

وأن الأئمة الاثني عشر، لا يكونون من غير عتره الرسول وأهل بيته.

كل ذلك تطبيقاً للنصوص المذكورة، وابتعاداً عن الحكم بإجمالها، وعن تعطيلها عن التطبيق، والاكتفاء بالقول بأننا لا نعرف لها معنى؟ إذ يؤدى ذلك:

أولاً: إلى اتهام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالتأكيد على أمور لا معنى لها، ولم تستفد منها الأمة بحال.

وقبح هذا لا يخفى على أى منصف فضلاً عن كل مسلم.

وثانياً: يؤدى إلى تعطيل الأمر الوارد على أساس تلك النصوص والتهديد الذى تضمّنته، والحثّ الذى ورد فيها.

وثالثاً: يؤدى إلى إهمال أمر الإمامة العظيم والخطير، بالإعراض عن النصوص، وعدم محاولة فهمها وحلّها بكل سهولة ودقّة.

ص: ١٣١

إنّ الشيعة تروا بالرسول وكلامه العظيم من أن يواجه بشيء من الإجمال والتعطيل والإعراض، بل تحاول تطبيقه على الحقّ الواقع، الذي أرشد إليه الرسول نفسه بأساليب عديدة قولية وفعلية، بتعيين عليّ عليه السلام من أهل البيت إماماً، وجعله قريناً للقرآن، فقال: «عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ» ففسّر بذلك معنى العترة في حديث الثقلين اللذين خلفهما في أمته من بعده، لا يفترقان حتى قيام يوم الدين. ثمّ عليّ أوصى من بعده إلى ابنه الحسن، ثمّ أوصى الحسن إلى أخيه الحسين، ثمّ أوصى كلّ من الأئمة إلى ولده حتى بلغ الأمر إلى المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ عليهم السلام.

ولقد تمّ عدد الاثني عشر، بالمهديّ، وبعد أن ثبت بالأدلة اليقينية ولادته، ولم يثبت لأحد موته، فلا بُدّ من الالتزام بغيبته، لأنّها أمر منتظر حسب إعلان النبي والأئمة من آباءه وتصريحهم على ذلك.

ولأنّ الالتزام بذلك هو الحلّ الوحيد للجمع بين تلك النصوص النبويّة الشريفه وتفسيرها وإبعادها عن الغموض والاجمال ومن التعطيل والإبطال.



ص: ١٣٢

مع أنّ أمر غيبته كان متوقّفاً لإخبار آبائه بذلك.  
 فالتزمت الإمامية بإمامة الأئمة الاثني عشر، استناداً إلى تلك النصوص النبوية الشريفة، والتزمت بالإمام المهديّ الغائب، حتى لا تبقى  
 بغير إمام، أو ليس لها إمام، أو لا تعرف إمام زمانها، حتى لا تموت ميتة جاهلية.  
 أبعد هذا، يحقّ لأحد أن ينسب اعتقاد الإمامية إلى يهود أو نصارى أو مجوس؟  
 إلّا أن يريد اتّهام النبيّ وكلامه بمثل ذلك، نعوذ بالله من ذلك، ونبرأ إلى الله من فاعله!  
 ولو أنصف المنتقدون للشيعة من أجل هذا الالتزام، لما وجدوا في هذا الالتزام مخالفة لأحد الأصول الإسلامية، ولا وجدوا فيه منافاة  
 لفرع من فروع الشريعة، حتى تُهاجم بشكل مقرفٍ وسيئ!  
 لكنّ الذين ملأوا أيام التاريخ بدماء الأئمة وأصحابهم في عهد الظهور والحضور، ولاحقوا آثارهم بالإفناء والإحراق، وحبسوهم في  
 المطامير، وكبسوا دورهم، وراقبوهم لأجل إطفاء نورهم، لمّا لم يجدوا في عصر الغيبة

ص: ١٣٣

مَنْ يَستمرُّونَ في إيدائِهِ وقِتلِهِ ومَلاحِقَتِهِ، بدأوا إثارة الشبهات في وجه الاعتقاد بالإمام المهديّ، وغيبته، وطول عمره، وما إلى ذلك. فملاً واصفحات الكتب بالاستنكار المجرد عن كلّ دليل، والاستهزاء بالمؤمنين، والاستهجان لفكرة المهدي، وتقبيح الاعتقاد بالغيبه، وإمامه الغائب!

الإثارات المشبوهة:

فأول ما أثاروه: اختلاف الفرق الشيعية في أمر المهديّ:

بدعوى أنّ الفرق الشيعية قد تعدّدت بعد الإمام الحادي عشر الحسن العسكري عليه السلام في شأن الإمام من بعده، فكيف يكون هو الإمام؟

والجواب: لو جعل الاختلاف دليلاً على البطلان، فهل اتفق المسلمون على أصل الإمامة والخلافة، حتى تثبت لأحد، مع أنّ إجماع الأمة قائم على ضرورتها وثبوتها، وإن اختلفوا في أشخاص الخلفاء، وكيفية استحقاقهم لها. ولو اعتبر الاختلاف دليلاً على الانكار والإبطال، لما

ص: ١٣٤

سلم دين علي وجه الأرض، ولاسلم أصل عقيدى، أو فرع شرعى، - غير المتفق عليه- لوجود المخالفين فى كل ذلك. ثم، أليس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر بنفسه عن افتراق الأئمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، ومع هذا فقد أثبت الحق فى واحدة منها.

فالاستدلال بوجود الفرق المختلفة فى أمر المهدي ليس فيه أدنى دلالة على بطلانه، وليس مجوزاً لأحد فى إنكاره ونفيه، بعد قيام أصح الأدلة وأقواها، على وجوده.

فكيف يدل وجود فرق شيعية سابقة تقول بمهدوية الأئمة السابقين على بطلان «المهدي المنتظر»؟

مع أن الفرق المزعومة تلك هى بائدة اليوم ولا وجود معروف لشيء منها، إلا ما يثيره بعض المغرضين، من متتبعه خوان كتب الفرق لاقتناص سقاطها.

وانحصار المذهب القائل بولادة المهدي وغيبته بالاستمرار فى الساحة، دون سائر الفرق المزعومة أو الموهومة، حيث انقرضت وبادت وليس لها وجود وذكر، لهو دليل بطلانها، وكون هذا المذهب هو الحق.

ص: ١٣٥

ثم إثارة أمر الولادة، والتشكيك فيها:

بالتساؤل عنها: متى؟ وكيف؟ ومن رآها؟ ومن حضرها؟

وكأن هذه الولادة بالخصوص - من بين الولادات كلها - لا بُدَّ أن تكون عليّية وتعرض لجميع البشر، حتى يُصَدَّقَ بها أهل القرن

العشرين من بعد ألف ومائتي سنة! وإلا فإن حضراتهم لا يعترفون بها!

هكذا يتظاهر أعداء أهل البيت اليوم، ويتعاملون مع القضية، مع أن أمر أئمة ولادة لا تحتاج إلّا إلى معرفة أهل المولود وذويه والقابلة، وأهل الخاصة به.

وهل لأحد هؤلاء البدويين من أهل القفار والبراري، إثبات على ولاداتهم، فضلاً عنصحتها، وكونها شرعية؟

ومن الغريب: أن أحداً من هؤلاء المشككين في ولادة المهدي بن الحسن العسكري عليهما السلام لا يعترف لأبيه، ولا لأبائه، بالإمامة ولا بالكرامة!

ومع هذا يريدون أن تثبت لهم - بالعيان - ولادة ابنه المهدي؟!!

ص: ١٣٦

لا، ولا كرامة.

فإن أهل البيت أدرى بما فى البيت، ولا حاجة لهم فى أمر ولاداتهم إلى أحكام أعدائهم، وعلى فرض الحاجة إلى شهود فلا يشهد مثل ذلك إلا من كان مؤمناً تقيّاً، وإن كان بعيداً فى النسب، ولا يشهده من كان فاسقاً أو عدوّاً ناصبياً، حتى لو كان قريب النسب كعمّه جعفر الكذاب!

خصوصاً إن أمر الإمام المهدي له من الأهمية، باعتبار تصريحات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى حقّه، وتصريحات آبائه الأئمة فيه، وانعقاد آمال الأمة عليه - ما لا يسمح للإعلان عنه، أكثر من اللازم!

وكيف ينكر ولادته البعيد عنه سبباً وحسباً، واعتقاداً ودينياً، مع أنه قد أثبتها كل من أهمه أمره، وتخصّص فى فنه من الخبراء: فها هم أهل الدار من أبيه وعمته القابله، ونساء الدار.

وها هم شيعة أبيه الخلص، بال عشرات.

وها هم النسابون المهتمون بالأنساب أثبتوا اسمه فى مشجراتهم ومسطراتهم، كأبى نصر البخارى، وابن عنبه

ص: ١٣٧

صاحب العمدة، وصاحب المجدى وروضه الألباب للصنعانى، وابن زهرة فى زهرة المقول، والسويدى فى سبائك الذهب. ومن المؤرخين: ابن خلكان فى وفيات الأعيان، والذهبي فى عبره وسير أعلام النبلاء له، وقد ترجم للمهدى، واعترف باستحقاق آباءه للإمامة وأولويتهم على خلفاء عصورهم، وبفضلهم. ومن المحدّثين الكنجى الشافعى، وابن الصباغ المالكى، وسبط ابن الجوزى الحنبلى وابن حجر الهيتمى فيصواعقه المحرقة. وخلق كثير، من المتقدمين والمتأخرين، اعترفوا- بملئ أفواههم- بولادة المهدي محمّد من أبيه العسكرى عليه السلام. فمن أين للزعانف الأذنان للمستشرقين اليهود والنصارى، من السلفية، التشكيك فى مثل هذا الأمر المقطوع به. ومن مهازل تشبثاتهم التمسك بمحاولات الحكومة، وعدم ثبوت ولادة المهدي لديها؟

ص: ١٣٨

مع أنه: لم يحتو نصّ على عدم ثبوت الولادة لدى الحاكمين، بل المذكور عدم عثور الدولة على «المولود»؟  
وكم فرق بين الأمرين، لو كانوا يعقلون؟

ومع أنّ هؤلاء النواصب يعرفون أنّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام إنّما سُيْحَبَ من المدينة إلى سامراء، ليحبس ويكون تحت الرقابة العسكرية، فهل يتوقعون أن يخرج لهم «المهدى» المولود الصغير، لكي يذبحوه أمام عينيه؟! كما ذبحوا الحسين الشهيد عليه السلام في كربلاء.

وتم بعد كلّ هذا، فإذا صحّ التشكيك في ولادة أحد لمجرّد عدم رؤيته لبعض الناس، فإنّ ذلك يؤدّي إلى التشكيك في صحّة كلّ ولادة وفي انتساب كلّ ولد إلى أبيه، خصوصاً إذا تمت الولادة في القفار والبراري، حيث أهل الغارة والسطو والاعتداء الأثيم!! فمن يؤمن أعراب البادية من التشكيك في ولاداتهم؟

مع أنّ من أبسط قواعد القضاء الشرعي، تقديم المثبت على النافي في مثل هذه القضية، خصوصاً إذا كان النافي لا يمتّ إلى أهل الولد لا بنسب ولا حسب ولا شرف ولا دين ولا معتقد ولا مكان، ولا عصر، ولا ... ولا ....

ص: ١٣٩

فكيف لو كان مغرضاً، حاقداً، سلفياً ناصبياً يريد النكال والكيد بأهل البيت وشيعتهم، فكيف يقبل قول مثله في حق أولئك الأشراف الأبطال؟!!

وما قدر قيمة تشكيكات هؤلاء البعداء عن العلم والدين، في جنب دعوى أكبر علماء النسب وهو صاحب كتاب «المجدي في النسب» «بتواتر ولادة المهدي من الحسن العسكري عليه السلام» هذا الذي يفند مزاعم الزور والبهتان المنكرة.

مع أن التواتر متحقق عند كل متتبع للشهادات بولادة المهدي عليه السلام، والتي هي - رغم الظروف الصعبة - أكثر بكثير مما نحتاجه في العادة، حيث لا يمكن اتهام جميع أولئك الشهود بالتواطؤ على الكذب.

وإن احتمل الكذب والتواطؤ عليه في مثل هذا الخبر، فلا يبقى خبر على وجه الأرض يصح الاعتماد عليه، والقول بتواتره، حتى أوضح الواضحات، لدخول احتمال السلفية الكذب فيه، وحتى أوضح مدعياتهم، ومنقولاتهم؟

وهل يلتزم عاقل بهذا الذي يؤدي إلى فساد كل شيء؟



ص: ١٤٠

أهكذا يريد أعداء المهدي، وأعداء الشيعة، أن يشككوا في كل ما يدعى المسلمون التواتر عليه، من الحقائق المثبتة في التاريخ والسيرة.

وإذا شكك السلفية في ذلك بهذه السهولة، فمن يصدق بأنهم لا شك في ولاداتهم؟

ولو سهل تشكيك السلفية في الواضحات، فلم لا يجوز للأشراف وكل المسلمين أن يشككوا فيما تدعيه السلفية من الإسلام والعروبة والدين؟ وهي أمور لا تعرف بمجرد الدعوى؟!!

إن سقوط السلفية إلى هذه الوهاد الدنيئة في المعاملة مع العقائد والأفكار عند الأمم، لمن أسخف ما يلتزمون به عقيدة، ويعتبرونه أمراً بالمعروف، وجهاداً، ودعوة إسلامية.

وأما إثارة مسألة طول العمر:

فإن الشيعة يعتقدون بأن الله تعالى على كل شيء قدير، وليس من المستحيلات الخارجية طول عمر الإنسان، بدليل ثبوت أمثال ذلك في التاريخ البشري عياناً، قديماً

ص: ١٤١

وفى العصور القريية، فقد وُجدَ وشوهد من الناس ذوى الأعمار الطويلة بالمئات، ممّا يدلّ على إمكان البقاء عمراً أطول ممّا هو المتعارف، والممكن غير المستحيل مقدور.

بل ثبت علمياً أنّ الإنسان الطبيعي - إذا لم تعترض طريق حياته الموانع التي تحدّها وتقصّرها - فهو قابل لطول العمر. والعقيدة بقدره الله تعالى على أمثال ذلك، هي مشتركة بين جميع المسلمين، وليست خاصّة بفرقة، بل الاستغراب منها مناف لعقيدة الإسلام ونصّ القرآن على «انّ الله على كلّ شيء قدير».

وقد ثبت طول عمر أعداد من الأنبياء - وهم بشر طبيعيون - وغير الأنبياء من المعتمّرين، الذين تأخّرت آجالهم التي هي بيد الله تعالى. فمن الغريب أن يستهجن أحد يدعى الإسلام هذه القدرة، ويستهزئ بها.

وإذا قامت الأدلّة عند أحد على أنّ المهديّ قد ولد سنة (٢٥٥) ولم يثبت بأى وجه أنّه مات فى يوم من الأيام،

ص: ١٤٢

ووردت عشرات الأحاديث بأنه سيطول عمره، ويبقى رغم السنين.

فهل الاعتقاد بذلك فيه مخالفة للقرآن أو السنّة، أو لحكم العقل، مادام طول العمر ممكناً وواقعاً؟

وإذا كان في الاعتقاد بالمهدى مع طول عمره تطبيقاً لروايات الإمامة، وبياناً لها، وإبعاداً لها عن التعطيل، ونجاةً من أن يموت الانسان بغير إمام، ولا ميتة جاهلية.

أليس مثل هذا الاعتقاد مدعاة للاستحسان؟ بل القبول من أصحاب العقول؟

لكن السلفية جعلوا من ذلك مدعاة للتهكم والاستهجان والسب والقذف للشيعه المؤمنين بالله وقدرته وبالرسول وما جاء به من أخبار المهدي المنتظر.

ثم لو أعرضنا عن كل شيء: فماذا يضر المنكرين لو كانت هناك فرقة تعتقد بوجود المهدي طويل العمر، وتعتقد بإمامته؟ فهل في

ذلك مخالفة لكتاب أو سنّة أو أمرّ قام عليه إجماع أو مقتضى العقل؟

إلا أن السلفية تخاف أن يكون للشيعه إمام فتنجو من

ص: ١٤٣

ما يترتب على عدم إمام يعتقدون به هم، مما يؤدى أن تكون ميتة السلفية ميتة الجاهلية، ضلال وكفر.

فلو سُئِلت السلفية: من إمامهم؟ فما هو الجواب عندهم؟

ولكنهم بدلاً من أن يُحاسبوا أنفسهم، ويُحاولوا الإجابة عن ما يوجه إليهم من الأسئلة؟ بدأوا بإثارة التساؤلات المتتالية، على معتقدات الشيعة.

ومن الآثار: ما فائدة وجود الإمام الغائب؟

وهذا ما وجهه المتسائلون منذ القديم، وتصدى الشيعة للإجابة عنه مرّات عديدة وبأشكال مختلفة، نذكر منها:

أولاً: إن من ثبتت إمامته، بالطرق المقررة والأدلة المثبتة لذلك - فلا مجال للاعتراض على تصرّفاته وأفعاله وليس الجهل بوجه تصرّفاته سبباً للإنكار عليه، فضلاً عن إنكار إمامته.

وإن كان كل عمل يقوم به الإمام فلا بد أن يوافق التدبير والحكمة، لما دلّ على لزوم اتّصافه بالكمال والعصمة لكن، مع ثبوت الإمامة بالأدلة القاطعة لا يشك

ص: ١٤٤

المؤمن بمجرد عدم وضوح أمر له فيها.

وأما من لم تثبت عنده إمامة الإمام، فلا يفيد السؤال عن الغيبة ووجهها وطولها وقصرها، فإن السالبة عنده بانتفاء الموضوع.

وبعبارة أخرى: فإن مثل هذه الأسئلة مبنية على الاعتقاد بأصل الإمامة ومن شؤونها.

وأما غير المعتقد فلا يبحث معه إلفى أصل إمامة الإمام.

وتدخل من لم يعتقد بالإمامة، في هذه الشؤون واستهزاؤه بها، ومطالبته بوجهها، إنما هو مثل تدخل الكفار ومن لم يعتقد بالإسلام في

وجه قيام المسلمين بالعبادات الخاصة من الصلاة والصيام والحج، واستهزاؤهم بها، حيث لا يعتقدون بها، ولا بمن جاء بها، فليس

عندهم معنى معقول لها، ولا تصوّر مقبول عنها، فهل يحقّ لهم مثل ذلك؟ وهل يمكن إقناعهم ما لم يُفسّر لهم أصل عقيدة الايمان

بالله وبالاسلام والتعبّد بوظائفه وواجباته.

وثانياً: إنّ السنوات التي عاشها الأئمة الأحد عشر، قبل

ص: ١٤٥

عصر المهدي، وطولها (٢٥٠) سنة، كَفَتْ للدلالة على مدى قابلية الأمة للاستفادة من حضور هؤلاء الذين نصبهم الله تعالى خلفاء عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكيف استفادوا منهم؟ ومقدار ما أدوه من الواجبات تجاههم.

فقد وجدنا بالعيان: أنهم لم يكتفوا بالإعراض عنهم، وتركهم وإهمالهم، بل إنَّما عمدوا إلى نصب العداة لهم، وإبادتهم بالقتل الذريع، والتباعد والمطاردة، والسجن في المطامير المظلمة.

ألا تكفى مدَّة (٢٥٠) سنة من حضور الأئمة عليهم السلام بين الأُمِّيَّة، للدلالة على أنَّ الأُمَّة سوف لن تستقبل آخر الأئمة (المهدي) بأحسن ممَّا استقبلوا السابقين، بينما هو معدٌّ للخلاص، وقد أصبح أمره واضحاً عند الأُمَّة، من خلال الأخبار المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار من آباءه، بأنَّ على يده تتحقَّق إبادة الظالمين والانتقام لمظلومي التاريخ كلِّه.

فهل يأمنُ أن يظهر للأُمِّيَّة وحكامها التي لا تأبى قتله كما قتلت من قبله من الصغار والكبار؟! وأن لا يصيبه ما أصابهم، إن لم يتصدَّ الظالمون للأشدَّ من ذلك عليه؟

ص: ١٤٦

وفى تنقيب الدولة وحكامها عن ولادته ومحاولة القضاء عليه وهو فى المهد، الدلالة الواضحة على مثل هذا التربص والتصدي؟  
 وطلبهم الحثيث له بعد وفاة أبيه على الفور، دليل واضح على مثل هذا الأمر؟  
 وحتى بحثهم عن الحمل؟ واستبراء الإمام؟ وأمثال هذه الأعمال التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأئمة الأحد عشر من آباءه.  
 فهل مثل هذا الإمام تكون الفائدة فى حضوره وظهوره، أو الحكمة تقتضى غيبته، وعمله فى الخفاء؟!  
 وثالثاً: إنَّ مَنْ ينعى على الشيعة أنَّهم فى ظلَّ غيبة الإمام قد فقدوا مَنْ يرشدهم إلى أحكام الدين، وأبطلوا العمل بجملته من أحكام الدين كالحدود، واستحدثوا عقائد وأحكاماً من رأيهم- وهذا الذى اعتبره بعضهم إثارة مستقلة مهمّة فى نظره-  
 فنقول: إنَّ مَنْ ينعى على الشيعة، ويسائلهم عن عملهم فى حال غيبة الإمام، هل فكّر فى أنّ الشيعة- مهما كان شأن عملهم واعتقادهم-  
 فإنَّهم يعتقدون بإمام- ولو غائب- ولم يبقوا بلا إمام وبغير إمام!

ص: ١٤٧

أما الآخرون، الذين لا يعتقدون بإمام لا حاضر ولا غائب، ويفتقدون مَنْ يعتقدون بإمامته، فقد بقوا بغير إمام، فهؤلاء: هل عملوا بكلّ الأحكام الشرعية وطبقوها في مجتمعاتهم؟ أو أنّ قوانين البلدان الإسلامية كلّها مأخوذة من القوانين الوضعيّة المدنيّة الانكليزيّة والفرنسيّة!

وإذا كان الشيعة- المعتقدون بالإمام الغائب- يلتزمون حسب قناعاتهم بما دلّ عليه الكتاب والسنة والعقل من العقائد، فهل إنّ الآخرين- ممّن لم يعتقد بإمام غائب ولا حاضر، في العالم الإسلامي- وقد التزموا بالقوميّة والبعثيّة، والاشتراكيّة، والوهابيّة، والعلمانيّة، هم ملتزمون بعقائد أذن الله فيها وأحبها؟

وإذا كان المسلمون الشيعة، لا يقيمون الجمعة في بعض البلاد، لعدم اجتماع الشرائط المعترفة فقهياً عندهم، فهل المسلمون- جميعاً- يقيمون الجمعة في شرق الأرض وغربها بلا استثناء؟

إنّ تصوير الشيعة- على أثر اعتقادهم بالغيب- أميّة عطّلت أحكام الدين والإسلام، وحسبان أنّ السنة في العالم يقيمون أعمدة الدين والإسلام لأنهم لا يعتقدون



ص: ١٤٨

بأى إمام لا غائب ولا حاضر، لمن أسخف ما يكذبه الوجدان، والعيان.

أهكذا يريد أن يوحى أعداء الشيعة بسخافة الاعتقاد بالإمام؟

إن الجواب متروك للقارئ الكريم، حتى يزن الأمور بموازين المنطق السليم، والوجدان الحر؟

ورابعاً: إن مهمّة الإمام، التي تعدّ أساسية في الإسلام، ليست خاصّةً بشعب أو أرض أو زمن أو حدود، وإنما المهديّ - كما تصرّح النصوص - يستهدف الأرض كلّها ليملاًها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فليست قضية المهديّ قضية خاصّة بالشيعة، ولا بالمسلمين، بل بكلّ شعوب الأرض.

ومثل هذه المهمّة العظيمة ادّخر الله لها خاتم الأئمّة المهديّ، فهي لا تتأذى بوجود فريق صغير يعتقدون به، حتى لو شكّلت دولة هنا أو هناك، وإن كان لوجود الدولة الموالية للمهديّ أثرها الواضح في إبلاغصوته والتمهيد له، ونشر اسمه وأهدافه، والدعوة إليه، وتعريف العالم به، كما يفعل الشيعة في العالم اليوم، وغيرهم من علماء المسلمين

ص: ١٤٩

والمؤمنين بسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي بشر بالمهدي، ووعد به، وأعلن عن اسمه ووصفه، وكل الذين خلدوا حديث المهدي في الكتب، وجمعوا أحاديث المهدي في المؤلفات، حتى تستمر جذوته في قلوب المسلمين بالرسالة المحمدية، إلى حين ظهوره وخروجه وأداء دوره العظيم في تحقيق الحق وإبطال الباطل.

والمهدي وخروجه، هو من أشراط الساعة التي نبيأ بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهي لا- تتوقف على إيمان قوم، أو كفر آخرين، ولا باستعجال قوم، أو استنكار آخرين، وإنما علمها عند الله، ولا يجليها لوقتها إلا هو، ويحققها حيث يريد ويشاء.

فليس في كل الإثارات، وكل ما يعمله أعداء المهدي من نقد لحديثه وتضعيف لرواياته، واستنكار لأوصافه، واتهام لشيئته ومنتظريه، أدنى تأثير في قلب الحقائق، فالمهدي حق لا ينكر في وجدان المسلمين، وفكرهم.

ص: ١٥٠

وظهوره ودولته، أمر لا بُدَّ منه، يعتقده مَنْ يؤمن بالله ورسوله، ويلتزم بمدلول حديثه وسنته.

فمهما استهزأ به الكفار الأجانب، من اليهود والنصارى، وأذناهم من السلفية والوهابية، والعلمانية الملحدة، وكلّ الحاقدين على الإسلام المحمديّ، ممّن يريدون ليطفئوا نور أمل المهديّ في أعين المسلمين، ويقتلوا كلّ أمل ورجاء في قلوب الذين آمنوا بهذا الوعد الإلهيّ، والذين يرجون هذا اليوم الموعود، من خلال الالتزام بضرورات فرضتها النصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار من آله.

فإنّ ذلك لا يؤثّر في التزام الشيعة بهذه العقيدة، والله تعالى يَكفيها أمر المستهزئين!

لقيام الأدلة القاطعة باليقين بلزوم وجود إمام لكلّ زمان وكلّ عصر، وعدم خلّوه عن حجة لله على خلقه، يتمّ تعيينه بواسطة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مفروض الطاعة على الأمة، فلا بُدَّ أن يكون أميناً، معصوماً، حتى يجوز الانقياد التام له، وإطاعته هي إطاعة الرسول وهي من إطاعة الله

ص: ١٥١

تعالى.

ووجدت الأدلة الصحيحة قائمة على إمامة الأئمة الاثنى عشر من أهل بيت الرسول، وآخرهم المهدي، بالروايات المشهورة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتصريح أهل البيت أنفسهم.

ووجدت في الاعتقاد بالإمام المهدي نجاتاً من موت الجاهلية، لمن مات بغير إمام، يعرفه في زمانه وعصره، كما توعدت به النصوص الموثوقة الصحيحة.

ووجدت في الاعتقاد بالإمام- ولو كان غائباً- الأمل الذي يحدوهم إلى الطاعة والخير، ويمنعهم من القبيح والمعصية، وذلك هو «اللطيف» الذي تبتنى عليه حكمة الإمامة كالرسالة.

ولقد أصبحت الشيعة من أجل هذا الاعتقاد، تعمل جاهدة في سبيل تحكيم الإسلام، والتمهيد لظهور الإمام، وتنتظر أيام دولته الكريمة بفارغ الصبر، وبكامل السعي والجهد، وترفض من أجل الأمل الحي في قلوبها كل أشكال الظلم والسيطرة من دول الفساد.

وليس في شيء من هذه الملتزمات

ص: ١٥٢

نقص وشين، بل كلّ ذلك طاعة لله وقرب منه وسعى في سبيله وجهاد لتحكيم حكمه وإعلاء كلمته، حتى يتحقّق وعد الله الذي ذكره في قوله تعالى «ونريد أن نمّن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين». في دولة كريمة يعزّ الله بها الإسلام وأهله ويذلّ النفاق وأهله، لتكون فيها من الدعاء إلى طاعته والقادة إلى سبيله، ويرزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة، ممّن «دعواهم فيها سبحانك اللهمّ وتحيتهم فيها سلام\*» وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين».

ص: ١٥٣

**كلمة الختام**

إنّ على مَنْ يريد الخير لهذه الأمة الإسلامية المستضعفة- في عالم اليوم- والمستهدفة من قبل الكفر العالمي، وكلّ الكفار من يهود ونصارى وملحدين:

أنّ يحاول جمع كلمتهم لا التفریق بينهم.  
وأنّ يركّز على ما يقبله كلّهم من الملتزمات وإن اختلفوا في جزئياتها،

ص: ١٥٤

كالحج والصلاة والصوم ومن أهمها اليوم مسألة انتظار الإمام المهدي من آل بيت الرسول، الذي لم يختلف فيه اثنان، وقد تضافرت عليه الروايات والأحاديث الشريفة.

وعلى كتابنا الأفاضل الذين يريدون خدمة الأمة الإسلامية:

أن يبذلوا جهودهم لملء الفراغات - التي لا تقل - في حضارتنا وحياتنا، كل في اختصاصه.

وأن يركزوا على الإبداع والابتكار في ما يقدمونه إلى الأمة.

وأن لا يملأوا صفحات المجلات بذكر ما لا أثر حسن له، فضلاً عن أن يذكروا ما له أثر سيئ.

وأى شيء أسوأ مما يثير غضب طائفة، أو يؤلم قلب أخرى، ما دامت

ص: ١٥٥

المسألة أمراً لكلّ جانب عليه دليله وقناعته؟!!

بل عليهم أن يسعوا للتعرف على ما يقرب بين المسلمين، ويؤلف بين قلوبهم، حتى تتوحد صفوفهم.

مثل مسألة «المهدي المنتظر» التي أثبتها المسلمون قديماً وحديثاً في كتب ورسائل كثيرة جداً.

جمع الله كلمة المسلمين على التقوى.

وجعلنا من الناجين تحت لواء رسوله الكريم يوم لقائه، مع الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الأطهار وصحبه الأخيار.



## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).  
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.  
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعيدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسايل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافته على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...  
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.  
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمي

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

